



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

تأثير الأزمات المالية على التجارة الدولية
دراسة حالة: تأثير أزمة الرهن العقاري 2008 على التجارة الدولية في الجزائر
خلال الفترة (2000-2017)

مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

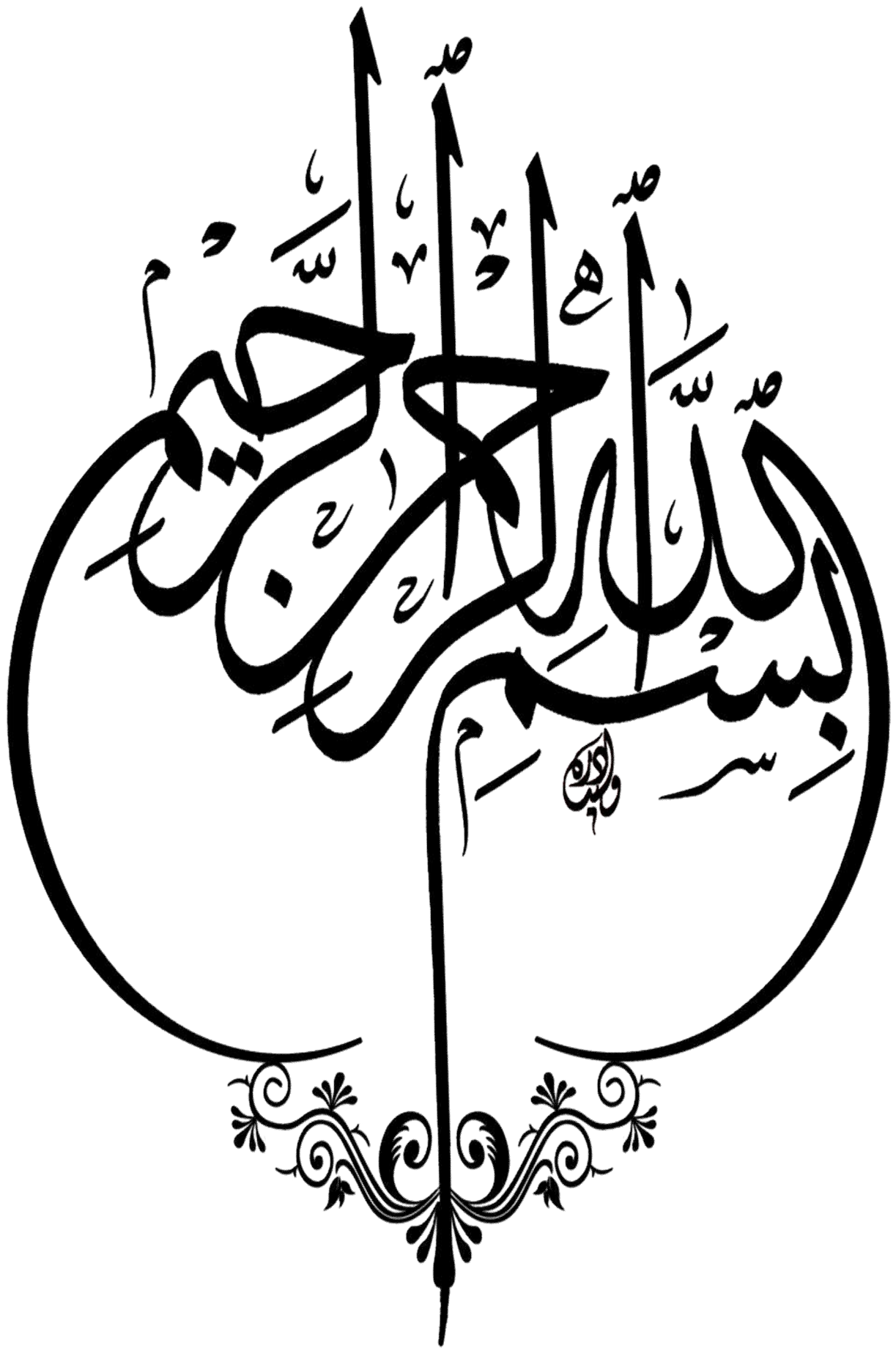
الأستاذ المشرف:

كاميليا يزغش

إعداد الطلبة:

طارق شريفي

رقم التسجيل:	2019.....
تاريخ الإيداع



إهداء

اهدي ثمرة عملي هذا الى :

الوالدين العزيزين الذي يقول الله سبحانه وتعالى فيهما , " ووصينا
الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان نشكرلي
ولوالديك إلى المصير" .

إلى من قال عزوجل " ولا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما و
حفظ لهما جناح الذل من الرحمة " .

من جعل الله الجنة تحت اقدامها الى من غمرتني بفيض حنانها و عطائها اللامحدود , إلى اعز ما املك في الوجود امي حفظها الله ورعاها .

من علمني ورعاني الى من ضحى بقوته وشبابه الى من رباني على مكارم الاخلاق
وزرع في نفسي حب العمل والاجتهاد والدي العزيز اطال الله في عمره وحفظه
من كل سوء .

والى كل اخواتي وعائلة

الى كل اصدقائي

شكر و تقدير

بعد الشكر والحمد لله الذي منا علينا و وفقنا لانجاز هذا العمل، أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والاحترام لأستاذتي الفاضلة والكريمة كامليا يزغش التي قبلت بصدر رحب الإشراف على إعداد هذه المذكرة ، والتي أفادتني بنصائحها و إرشاداتها طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، كما أشكر كل من الدكتور رحيمة صالح بوضيعة والدكتور زكريا جرفي والأستاذة عواطف سليمان والأستاذ جيلح صلاح والأستاذ عبد الله مرزوقي وكل من ساعدني أو ساهم سواء من قريب او من بعيد لانجاز هذا العمل المتواضع ، ولكم مني جزيل الشكر والعرفان .

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) التي هي محل الدراسة، حيث عالجتنا في الجانب النظري عموميات حول كل من الأزمات المالية وكذا التجارة الدولية، أما في الجزء التطبيقي ركزنا على حالة الجزائر حيث درسنا فيها قنوات انتقال الأزمة المالية إلى الجزائر عن طريق المعابر التجارية، وذلك بالتركيز على بعض المؤشرات المتمثلة في الصادرات والواردات والميزان التجاري وكذا سعر صرف العملة. وأوضحت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية العالمية أثرت على الجزائر سلبا على التجارة الدولية في الجزائر، ولكن هذا التأثير لم يدم طويلا أي أن تأثير الأزمة على الجزائر كان مؤقتا سرعان ما تجاوزت الجزائر آثاره، من هذا المنطلق يجب على الجزائر تنويع صادراتها وعدم الاعتماد الكلي على النفط لان أسعاره معرضة دائما للانخفاض أو الزيادة.

والكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، التجارة الدولية، الرهون العقارية، التوريد، المعابر التجارية.

Summary

The study aims to know how much the influence of the global financial crisis 2008 on the international trade in Algeria during the period (2000-2017) which is the point of the study. In the theoretical part we treated generational about on the financial crises and the international trade, whereas, we focused in the practical on the Algerian state in which we studied the transmission channels of the financial crises to Algeria through the trade bridges therefore, the focus in on some indicators that are exports, comers, balance trade, and the currency exchange rate. The study outcomes show that the global financial crisis affected negatively on the international trade in Algeria, however, this effect did not last long, it means that the effect of the crisis on Algeria was temporary in which Algeria rapidly exceeded his excitement. Based on this point, Algeria have to vary its exports, and not completely relying on oil since prices are exposed to the increase and decrease.

Key words: global international crisis, international trade, mortgages, securitization trade bridgeds.

رقم الصفحة	الموضوع
	البسمة
	الإهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
I-IV	فهرس المحتويات
I	فهرس الجداول
I	فهرس الأشكال
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: الجوانب النظرية لعناصر إشكالية الدراسة	
2	تمهيد
24-3	المبحث الأول: الإطار العام للأزمات المالية
3	المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية
3	الفرع الأول: تعريف الأزمة
4	الفرع الثاني: مراحل نشأة الأزمة وتطورها
7	المطلب الثاني: نظرة عامة حول الأزمات المالية
7	الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها
7	أولاً: مفهوم الأزمة المالية
7	ثانياً: أنواع الأزمات المالية
9	الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية
11	الفرع الثالث: عناصر الأزمة المالية وخصائصها
11	أولاً: عناصر الأزمة
12	ثانياً: خصائص الأزمة المالية
13	الفرع الرابع: بعض السياسات العلاجية للأزمات المالية

فهرس المحتويات

15	المطلب الثالث: أهم الأزمات المالية
15	الفرع الأول: أزمة الكساد 1929
17	الفرع الثاني: أزمة المكسيك 1994
19	الفرع الثالث: الأزمة الآسيوية 1997
21	الفرع الرابع: أزمة الأرجنتين 2001
37-24	المبحث الثاني: التجارة الدولية
24	المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية
24	الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية
25	الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية
25	أولاً: لمحة تاريخية
26	ثانياً: مراحل تطور التجارة الدولية
27	الفرع الثالث: أهمية التجارة الدولية ومزاياها
28	الفرع الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية
30	الفرع الخامس: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية
31	المطلب الثاني: نظريات وسياسات التجارة الدولية
31	الفرع الأول: نظريات التجارة الدولية
35	الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية
35	أولاً: سياسة حرية التجارة الخارجية
36	ثانياً: سياسة حماية التجارة الخارجية
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية في الجزائر	
40	تمهيد
69-41	المبحث الأول: لمحة عن الأزمة المالية العالمية 2008
41	المطلب الأول: نشأتها، ملامحها، مراحلها وأسبابها
41	الفرع الأول: نشأة وجذور الأزمة المالية العالمية 2008

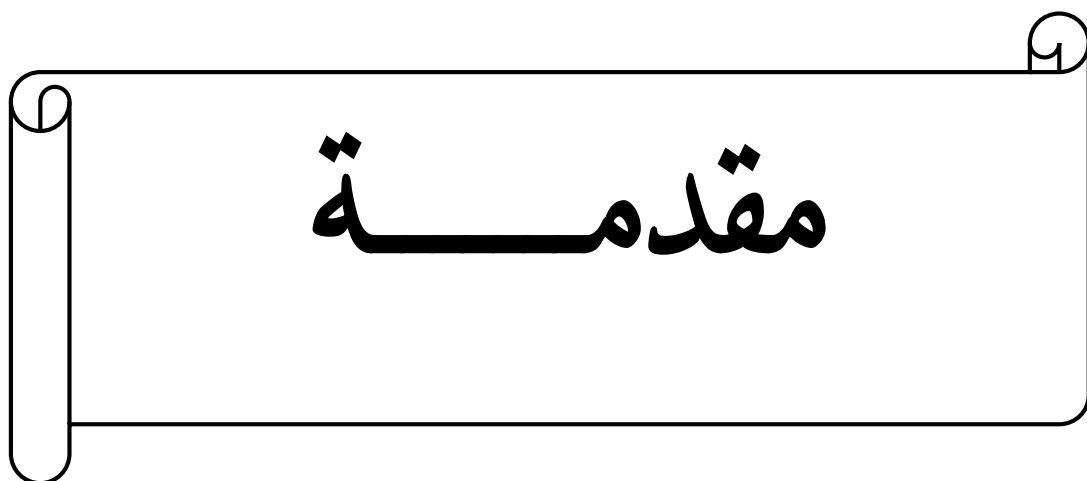
43	الفرع الثاني: ملامح الأزمة وأهم مراحلها
43	أولا- الملامح الرئيسية للأزمة
44	ثانيا- المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية 2008
46	الفرع الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008
48	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات العالم
48	الفرع الأول: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي
49	الفرع الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي
50	الفرع الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الدول النامية
51	المطلب الثالث: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008
53	المطلب الرابع: كيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية
-55	المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الخارجية في الجزائر خلال 2017-2000
55	المطلب الأول: كيفية انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 للتجارة الخارجية
55	الفرع الأول: لمحة عن التجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2007-2008
56	الفرع الثاني: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 للجزائر
58	المطلب الثاني: تحليل أثار الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الخارجية للجزائر
58	الفرع الأول: تحليل أثار الأزمة المالية على الصادرات
58	أولا: الصادرات الإجمالية
60	ثانيا: أثر الأزمة المالية على المحروقات
62	ثالثا: أثر الأزمة المالية العالمية على صادرات الجزائر 2001-2017 خارج المحروقات
63	الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية على الواردات
64	الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على الميزان التجاري
66	الفرع الرابع: أثر الأزمة المالية على سعر صرف الدينار سعر صرف الدينار
70	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

75-72	الخاتمة
82-77	قائمة المراجع

الصفحة	العنوان	الرقم
59	تطور إجمالي صادرات الجزائر من جميع المنتجات	(01-02)
60	تطور المتوسط السنوي لسعر النفط	(02-02)
62	تطور الصادرات خارج المحروقات	(03-02)
63	تطور إجمالي واردات الجزائر من جميع المنتجات	(04-02)
65	تطور الميزان التجاري لجميع المنتجات	(05-02)
67	تطور سعر صرف الدينار المتوسط السنوي مقابل اليورو والدولار	(06-02)

الصفحة	العنوان	الرقم
06	مراحل نشأة الأزمة	(01-01)
53	الآليات الرئيسية لكيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية	(02-02)
58	قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 إلى الجزائر	(03-02)
59	تطور صادرات الجزائر من جميع المنتجات	(04-02)
61	تطور المتوسط السنوي لسعر النفط	(05-02)
62	تطور الصادرات خارج المحروقات	(06-02)
63	تطور إجمالي واردات الجزائر من جميع المنتجات	(07-02)
65	تطور الميزان التجاري لجميع المنتجات	(08-02)
68	تطور سعر صرف الدينار المتوسط السنوي مقابل اليورو والدولار	(09-02)



مقدمة

تعتبر العمليات الاقتصادية سواء وطنية أو دولية محركا أساسيا لنشاط التجارة الخارجية التي يعود أساسها إلى الإنسان ورغبته، وهذا ليلبي حاجاته اليومية المتزايدة باستمرار، وتعتبر التجارة الدولية مجموعة من العلاقات التي تربط بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين والأعوان الاقتصاديين الغير مقيمين وذلك في مختلف دول العالم.

وتعتبر التجارة الدولية في زمن العولمة بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وإنتاجية الدول، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث تسمح بالمحافظة على توازن الأنشطة الاقتصادية التصديرية واستمراريتها مما يسهم في تطور الاقتصادات المختلفة من خلال العلاقات التجارية المترابطة التي تشبع الحاجات المختلفة في مختلف دول العالم.

من جانب آخر نجد أن العالم شهد عدة صدمات اقتصادية ومالية كانت بسبب في ظهور عدة أزمات مثل الكساد، التضخم، البطالة، والأزمات المالية العالمية، والتي تعد أكبر خطر تعاني منه معظم اقتصاديات العالم والتي شغلت أفكار رجال الاقتصاد من أجل احتوائها أو الحد من تفاقمها حيث اجتاحت العالم جملة من الأزمات المالية العنيفة، بداية من أزمة الكساد 1929 ثم أزمة الاثنين الأسود 1987 وأكتوبر 1989 ووصولاً إلى أزمة الدول الناشئة و جنوب شرق آسيا في التسعينات وأخيراً أزمة الرهن العقاري في أمريكا 2008، هذه الأزمات التي عرفت انتشاراً عالمياً خصوصاً مع تنامي العولمة وتزايد الترابط الاقتصادي والتجاري العالمي.

وشكل تكرار هذه الأزمات الاقتصادية أثراً على التجارة الدولية حيث عجزت حكومات الدول المتقدمة وكذلك المنظمات المالية الدولية والإقليمية في إيجاد حلول جذرية أو على الأقل التقليل من حدتها أو حصرها في مجال ضيق ومنعها من الانتقال من دولة إلى دولة أخرى ثم العالم ككل. وفي هذه الدراسة سنركز على أزمة الرهن العقاري 2008 وألية انتقالها من خلال العلاقات التجارية وتأثير هذه الأزمة على التجارة الخارجية في الجزائر.

الإشكالية

تأسيساً على ما تم عرضه سابقاً، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على التجارة الدولية للجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بتجزئته إلى جملة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- 1- ما المقصود بالأزمات المالية وما أسباب حدوثها؟
- 2- كيف تنتقل هذه الأزمات من دولة إلى أخرى من خلال العلاقات التجارية؟
- 3- ما هي تداعيات هذه الأزمات المالية على دول العالم؟
- 4- ما هي آثار الأزمة المالية (أزمة الرهن العقاري) على التجارة الدولية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ارتأينا تحديد الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

أثرت الأزمة المالية العالمية 2008 سلبا على التجارة الدولية في الجزائر ونقسم الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الأولى: أثرت أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 سلبا على الصادرات الإجمالية للجزائر.
- الفرضية الثانية: أثرت أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 سلبا على صادرات المحروقات للجزائر.
- الفرضية الثالثة: أثرت أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 سلبا على الواردات الإجمالية للجزائر.
- الفرضية الرابعة: أثرت أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 سلبا على الميزان التجاري للجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع بناء على عدة اعتبارات، أهمها:

- أهمية الموضوع ومسه للتجارة الدولية والأزمات الاقتصادية التي تعد من أبرز المواضيع المؤثرة على الاقتصاد الجزائري خلال السنوات القليلة الماضية؛
- علاقة الموضوع بالتخصص.
- الأهمية البالغة لهذا الموضوع في عالم اليوم، ونظرا لاتساع الموضوع وشموليته لكل الجوانب المتعلقة بموضوع التجارة الدولية الذي يعتبر أهم مجالات اهتمام الباحث والمجالات التي تستهويه.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية دراسة هذا البحث فيما يلي:

- تحليل بعض الجوانب التي أثرت الأزمات المالية عليها، وخاصة التجارة الدولية، مع التركيز على الجزائر وتوضيح ذلك الأثر الغير مباشر من خلال عرض ذلك الأثر على الميزان التجاري والإجراءات التي قامت بها الجزائر من اجل التحكم في هذه الآثار.
- توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالتغيرات العالمية وإبراز مدى تأثره بهذه التغيرات.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

- اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها من خلال دراسة الظواهر كما في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي بما يوضح حجم الظاهرة، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو يوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها والمنهج التحليلي المعتمد على الاحصائيات والبيانات ومن ثم التقييم والتقييم لإبراز نتائج الدراسة وهو الأنسب لمثل هكذا مواضيع من خلال عرض الظواهر وأسباب ونتائج الأزمات المالية وسرد الحقائق من خلال انعكاساتها على التجارة الدولية والحلول المناسبة لها.

حيث اعتمدنا على الأسلوب الوصفي في إبراز بعض المفاهيم العامة حول الأزمات المالية والتجارة الدولية، أما التحليلي من خلال تحليل اثار الأزمات وخاصة أزمة الرهن العقاري على التجارة الدولية في الجزائر

حدود الدراسة:

- أثرت الأزمات الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي التأثير البالغ متعدد الجوانب لكن سنتناول ضمن هذه الدراسة الأزمة الاقتصادية العالمية وأسباب وسبل انتقال الأزمة المالية للاقتصاد الجزائري.
- تتخذ الدراسة صيغة العالمية كونها تتكلم عن الأزمة الاقتصادية العالمية لكن سيتم التركيز على الجزائر كنموذج تطبيقي لتوضيح اثر الأزمة على هذا الاقتصاد وألية انتقالها له.
- تم اختيار الحقبة الزمنية الممتدة من 2000-2017 نظراً لما تضمنته من محطات تاريخية هامة ومفصلية لإبراز مكامن الإشكال والغموض حول الظاهرة المدروسة.

الدراسات السابقة: هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجز بعضها فيما يلي:

1- الدراسة التي أجرتها: نادية العقون "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه 2013، حيث تعرضت من خلالها إلى مفهوم أزمة الرهن العقاري.

2- الدراسة التي أجرتها: لبعل فطيمة "انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية"، أطروحة دكتوراه 2017، حيث توصلت إلى الصادرات النفطية العربية مرتبطة ارتباطاً قوياً بأسعار النفط خلال فترة الدراسة حيث وجدت أن 60% من تغيراتها نتيجة تقلبات أسعار النفط

3- الدراسة التي أجراها: مراحي البحري "تأثير الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية (1980-2015)"، مذكرة ماستر 2015، حيث توصلت الدراسة إلى أن الأزمات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري خصوصاً تلك التي تعلقت بأسعار البترول.

4- الدراسة التي أجرتها : بوصبيح صالح رحيمة ،"تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الإقليمية الجديدة منذ 2007 - دراسة حالة الجزائر والمكسيك"، أطروحة دكتوراه 2016-2017، حيث توصلت لعدة نتائج من بينها أن لمعابر الأزمات الأثر البالغ في نقل اثر الأزمة للدول محل الدراسة لكن بدرجات متفاوتة الشدة والأثر حيث استنتجت الباحثة أن الاقتصاد الجزائري تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية من خلال العلاقات التجارية خصوصاً منها ما تعلق بأسعار النفط وتقلباته العالمية التي كانت من أبرز معابر الأزمة للاقتصاد الجزائري.

5-الدراسة التي أجراها : النوني جيلالي،" تداعيات الأزمة المالية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات - الواردات) "، مذكرة ماجستير 2014، حيث توصلت الدراسة إلى أن تداعيات الأزمة جلية على الاقتصاد الجزائري من خلال قناة التجارة الخارجية حيث تنصدر قائمة الصادرات الجزائرية المحروقات التي تتحكم فيها الأسواق العالمية.

وفي هذه الدراسة سنركز على آثار الأزمة المالية العالمية فيما يخص التجارة الدولية للجزائر حيث اخترنا الفترة ما بين 2001-2017 للتعرف على حالة التجارة الخارجية قبل الأزمة وبعد الأزمة، وركزنا على بعض المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية: الصادرات والواردات، سعر الصرف والميزان التجاري.

هيكل الدراسة:

ولدراسة التساؤلات السابقة ومعالجتها وتحليل أبعادها واختبار صحة الفرضيات المقدمة وضعنا الخطة التالية:

الفصل الأول:

أعطينا إطار عام ومفاهيمي حول الأزمات المالية والتجارة الدولية: مفهومها، وكذا تطرقنا لأهم الأزمات المالية أسبابها وأثارها وسبل علاجها وأهم أسباب قيام التجارة الدولية كإطار نظري للدراسة.

الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل كجانب تطبيقي للدراسة إلى نشأة وجذور أزمة الرهن العقاري التي أصبحت أزمة اقتصادية عالمية فيما بعد وأهم أسباب حدوثها وتداعياتها وقنوات انتقالها للعالم خصوصا منها الجزائر وخصصنا دراسة أثر هذه الأزمة على التجارة الدولية بالجزائر من خلال تحليل إحصائيات وجداول تخص عدة متغيرات مرتبطة بالتجارة الدولية مع الجزائر مثل الصادرات والواردات وسعر صرف العملة.

الفصل الأول

الجوانب النظرية لعناصر

إشكالية الدراسة

تمهيد:

اجتاز العالم إحدى أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخه ومر بتحولات عديدة على المستوى الاقتصادي والمالي، هذه الأزمات التي سادت العالم المعاصر وقضت على آمال العديد من الدول في تحسين مستوى معيشتها، حيث ألف الإنسان معاصرة الأزمات على جميع الأصعدة وفي كل العصور، وتأتي الأزمات المالية في مكانة متميزة من بؤرة اهتمامه بين غيرها من الأزمات وذلك لما لها من اثر مباشر على مختلف أوجه حياته الاقتصادية والاجتماعية .

تعتبر التجارة الدولية هي الناقل الأول للازمات المالية حيث تنتقل الأزمة من بلد إلى آخر عن طريق التجارة الدولية (الصادرات والواردات)، حيث يؤثر اقتصاد دولة ما على اقتصاد عدة دول نتيجة للتبادلات التجارية، فبرغم أن الرأسمالية حررت عوامل الإنتاج إلا أنها ساهمت في ظهور أزمات هيكلية.

وفي هذا السياق سنحاول تقسيم الفصل إلى مبحثين كآآتي:

المبحث الأول: الإطار العام حول الأزمات المالية وسنتطرق فيه إلى:

- نظرة عامة حول الأزمات المالية وبعض السياسات العلاجية للازمات المالية .

- لمحة لأهم الأزمات المالية.

المبحث الثاني: التجارة الدولية وسنتطرق فيه إلى:

- ماهية التجارة الدولية .

- نظريات وسياسات التجارة الدولية .

المبحث الأول: الإطار العام للأزمات المالية

تعد الأزمات المالية بمثابة محطات تاريخية تمر بها الاقتصاديات المختلفة، تختلف حدتها وظروف حدوثها من بلد لآخر وتعكس هشاشة وسوء أداء النظام المالي لهذا البلد أو ذلك، ناهيك عن تهديداتها للاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول التي تشهدها ودولا أخرى تنتقل إليها العدوى عبر مجموعة من القنوات الداعمة لانتشارها.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تعريف الأزمات المالية وإبراز أنواعها وأسبابها إضافة إلى سياسات الوقاية من الأزمات.

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية

الفرع الأول: تعريف الأزمة

يختلط مفهوم الأزمة بغيره من المفاهيم المرتبطة به، ومرد ذلك إلى تداخل بعض هذه المفاهيم (الكارثة، المشكلة، الصراع، التهديد، النزاع، والحادث) مع مفهوم الأزمة نظرا للتقارب الشديد حيث تشترك في سمة أساسية وهي الحاجة إلى المواجهة وإلى الإدارة.

بيد أن الأزمة⁽¹⁾ تختلف عن المفاهيم المشابهة في أنها حدث فجائي-وقد تتشابه مع الكارثة في هذا الظرف- وقد تتعدد مصادرها، وهي ليست من طبيعة واحدة، وأن تأثيراتها متباينة ويحتاج إلى مواجهتها وتدارك آثارها ردود فعل سريعة لتجنب تفاقم نتائجها وآثارها، في ظل محدودية المعلومات وضيق الوقت والإمكانات.

الأزمة في اللغة تعني⁽²⁾: الشدة والقحط. يقال تأزم الشيء: أي اشتد وضاق وتأزم أي: أصابته أزمة، والأزمة: الضيق والشدة، ويقال: أزمة سياسية، وأزمة مالية...إلخ.

ويدور المعنى الاصطلاحي لمفهوم الأزمة بصفة عامة حول نفس هذا المعنى، إذ تعرف بأنها: مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، وينتج عنها خلل، أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، أو كلها ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها، وإعادة التوازن لهذا النظام.

(1) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2011، ص15.

(2) إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمات المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص18.

وللوصول للتعريف الدقيق للازمة لابد من التفريق لغويا بين المصطلحات التالية:

- الواقعة: مؤنث واقع، تعني المصادمة في الحرب أو النازلة من صروف الدهر، كما أنها تعني القيامة، لأنها تقع بالخلق فنغشاهم.
- الحادثة: مؤنث الحادث، وجمعها حوادث، وهي الشيء أول ما يبدو، أو نقيض القديم.
- الكارثة: جمع كوارث وهي الشيء المسبب للغم الشديد.
- الأزمة: ونقول الأزمة، جمع إزم وأزم وأزمات وأزوم، وتعني الشدة والضيق، نقول أزمة اقتصادية وأزمة سياسية ونقول أزم العام بمعنى اشتد قحطه⁽¹⁾.

وفي عام 1937 عرفت دائرة المعارف العلوم الاجتماعية الأزمة بأنها: "هي حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقات بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال"، وبعدها استعمل المصطلح في مختلف العلوم الإنسانية وباتت تعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تتطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إلى الأفضل أو إلى الأسوأ لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها وتأزمها⁽²⁾.

الفرع الثاني: مراحل نشأة الأزمة وتطورها⁽³⁾

في الواقع إن الأزمة كظاهرة اجتماعية مثل باقي الظواهر تمر بمراحل وخطوات معينة ويكون لها دورة حياة مثل أي كائن. وتتم الأزمة في دورة نشأتها واكتمالها بمجموعة مراحل أساسية توضح سلسلة تطورها منذ بدايتها كحدث عارض بل قبل ظهورها على السطح وحتى مواجهته وبدء التعامل معه، بالرغم من اختلاف الكتاب حول تسمية مراحل الأزمة، إلا أنهم جميعا لا يختلفون في المضمون، وفي المراحل الأساسية التي تمر بها الأزمة، وتحدد هذه المراحل في الآتي:

(1) دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي-دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص3.

(2) مناصريه أنور، انعكاسات أزمة اليونان على دول منطقة اليورو، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016-2017، ص3.

(3) جواد كاظم البكري، مرجع سابق، ص 27، 29.

أولاً: مرحلة ميلاد الأزمة:

ويطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة، حيث تبدأ الأزمة الوليد في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم وتندّر بخطر غير محدد المعالم بسبب غياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو المجالات التي سوف تخضع لها وتؤول إليها.

ومن العوامل الأساس في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد، قوة وحسن إدراك متخذ القرار وخبرته في افتقار الأزمة لمرتكزات النمو ومن ثم القضاء عليها في هذه المرحلة أو إيقاف نموها مؤقتاً قبل أن تصل حدها لمرحلة الصدام.

ثانياً: مرحلة نمو الأزمة:

تتمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى (ميلاد الأزمة) حيث تتطور نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية والتي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها، وفي مرحلة نمو الأزمة يتزايد الإحساس بها ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظراً للضغوط المباشرة التي تسببها الأزمة.

ثالثاً: مرحلة نضج الأزمة:

وتعتبر من أخطر مراحل الأزمة، إذ تتطور الأزمة من حيث الحدة والجسامة نتيجة سوء التخطيط أو ما تنسم به خطط المواجهة من قصور أو إخفاق عندما يكون متخذ القرار على درجة كبيرة من الجهل والاستبداد برأيه أو اللامبالاة تضل آنئذ إلى مراحل متقدمة حيث تزداد القوى المتفاعلة في المجتمع والتي تغذي الأزمة بقوى تدميرية بحيث يصعب السيطرة عليها.

رابعاً: مرحلة انحسار الأزمة:

تبدأ الأزمة بالانحسار بعد الصدمة العنيفة التي تفقدها جزءاً هاماً من قوة الدفع لها، ومن ثم تبدأ في الاختفاء التدريجي، وهناك بعض الأزمات تتجدد لا قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه، وينبني على ذلك أنه من الأهمية أن يكون لدى القيادة بعد النظر في مرحلة انحسار الأزمة وضرورة متابعة الموقف من جوانبه كافة خشية حدوث عوامل جديدة خارجية تبعث فيها الحيوية ويكون لها القدرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي.

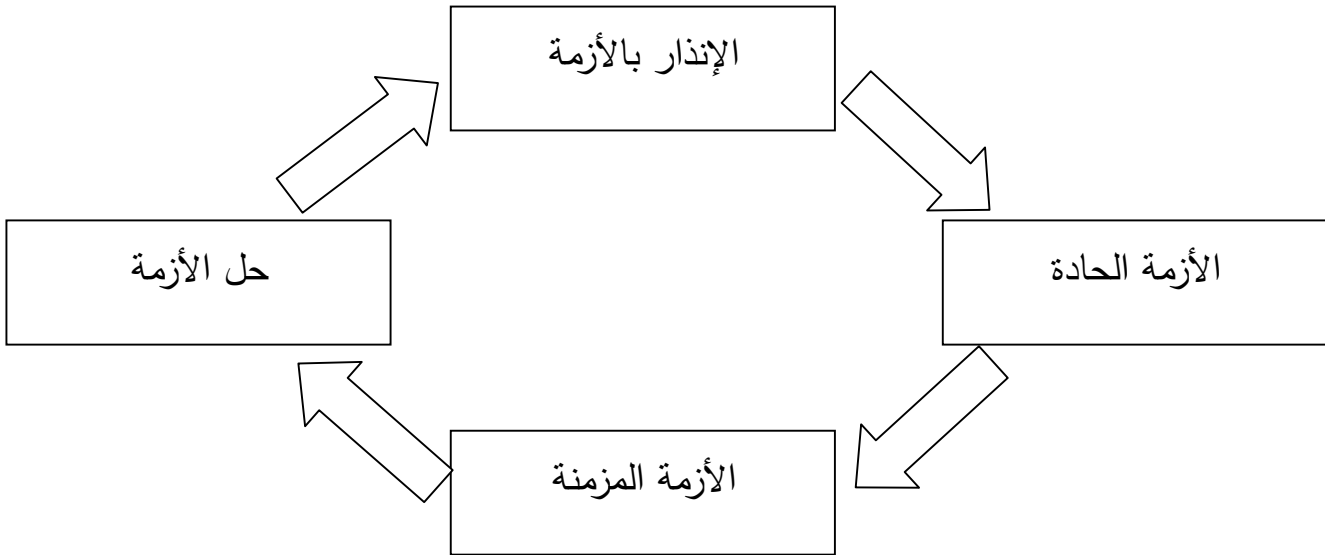
خامسا: مرحلة اختفاء وتلاشي الأزمة:

وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها، وتالياً، تمثل تلك المرحلة آخر مراحل تطور الأزمة التي تصل إليها بعد تصاعد أخطارها إلى مرحلة التلاشي. ومما يجدر الإشارة إليه -في هذا الصدد، في جميع مراحل نشأة الأزمة سابقة البيان- ضرورة أن يكون صانع القرار ملماً بأدوات التعامل مع الأزمة حسب مقتضيات وظروف كل مرحلة حتى لا يقع فريسة لمسألة التشخيص. ومن الجدير بالملاحظة أن مراحل نشوء الأزمة في تتابعها واتصالها تشكل حلقات متصلة يصعب فصلها أو تجاوز إحدى مراحلها.

ويمكن تلخيص مراحل نشوء الأزمة فيما يلي: (1)

- مرحلة الأغراض المبكرة.
- مرحلة الأزمة الحادة.
- مرحلة الأزمة المزمنة.
- مرحلة حل الأزمة.

الشكل رقم (01-01): يمثل مراحل نشوء الأزمة



المصدر: سلام عماد صالح، إدارة الأزمات في البورصة، أبو ظبي، 2002.

(1) فؤاد حامدي لسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية، إتحاد المصارف العربية، 2001، ص36.

المطلب الثاني: نظرة عامة حول الأزمات المالية

الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

أولاً: مفهوم الأزمة المالية:

يمكن القول أن الأزمة المالية هي موقف صعب يتعرض له اقتصاد دولة أو اقتصاد مجموعة دول، وهذا الموقف يؤدي إلى تهديد كبير لهذا الاقتصاد وقطاعاته ومحاوره ومضامينه الأساسية، غالباً يأتي هذا التهديد بصورة مفاجئة رغم البوادر والإنذارات المبكرة التي تتوقعه، هذه المفاجأة في تفجر الأزمة تؤدي إلى محدودية وضيق الوقت المتاح للتعامل مع الأزمة ومعالجتها ومواجهتها بكفاءة وفاعلية قبل استفحالها، حيث أن أي أزمة مالية تتطلب تدخلاً سريعاً من صنّاع القرار لإنقاذ الاقتصاد ومؤسساته من تهديدات هذه الأزمة⁽¹⁾.

- تعريف الأزمة المالية: الأزمة من المصطلحات المستحدثة رغم كونها موجودة من بدء الخليقة، ويمكن تعريفها عموماً على أنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً سواء سلبياً أو إيجابياً على النظام ككله⁽²⁾.

- تعريف الأزمة المالية: تعرف الأزمة المالية بأنها " انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي" وتعرف أيضاً على أنها "اضطراب يصيب النظام المالي برمته حيث تنخفض الأصول المالية أو إفلاس المدنيين أو البنوك أو اضطرابات في أسواق الصرف"⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأزمة المالية هي اضطراب يصيب النظام المالي والأسواق المالية، تتطلب تدخلاً سريعاً من صنّاع القرار لإنقاذ الاقتصاد ومؤسساته.

ثانياً: أنواع الأزمات المالية:

يوجد عدة أنواع من الأزمات المالية تختلف عن بعضها البعض وهي كالتالي:

1- أزمة أسواق المال⁽⁴⁾:

وتحدث بسبب ارتفاع أسعار الأصول (الأسهم) فوق أسعار قيمتها العادلة وبدون أسباب جديرة ومبررة لهذا الارتفاع وهذا ما يطلق عليه ظاهرة الفقاعة. ويحدث الارتفاع المبالغ فيه لأسعار (الأسهم) عندما يكون

(1) يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص37.

(2) داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

غير منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص 11.

(3) ديار حمزة، مرجع سابق، ص4.

(4) علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة - أحداثها - أسبابها - تداعياتها - إجراءاتها، عمان، 2011، ص32.

الدافع وراء شراء الأصول (الأسهم) هو تحقيق الربح الناتج عن ارتفاع الأصول الأسعار وليس عن ما يحققه هذا الأصل من دخل. وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتهاافت حملة الأسهم على بيعها فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط وتحدث حالة الانهيار في الأسواق المالية ومن الممكن أن تنتقل آثارها إلى قطاعات أخرى.

2- أزمة العملة وسعر الصرف⁽¹⁾:

يعرف (Jeffrey A. Frankel and Andrew K. Rose 1996) أزمة العملة بأنها حالات حدوث انخفاض كبير في القيمة الاسمية للعملة المحلية، وذلك باستعداد الحالات التي تتعرض فيها العملة لضغط حاد، ثم تقوم السلطات في الدفاع عنها من خلال التدخل الفعال في سوق النقد الأجنبي أو من خلال رفع أسعار الفائدة، بالقدر الذي يحول دون تخلي المتعاملين عن حياة العملة الوطنية لصالح حيازة العملة الأجنبية وأسعار الفائدة التي تسهم في امتصاص الضغوط على العملة المحلية، وذلك من خلال استخدامها للتخفيف من حدة التغيرات في سعر العملة المحلية.

كما عرفت أديبات اقتصادية أخرى أزمات العملة وأسعار الصرف بأنها تلك الأزمات التي تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة، وبشكل يؤثر في قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك، تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات وتحدث تلك الأزمات عند اتخاذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، ومن ثم تحدث أزمة قد تؤدي إلى انهيار سعر صرف تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند، وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997. وفي هذا الصدد، فإن بعض تلك الأزمات قد تلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدث الانكماش بل قد يصل إلى درجة الكساد.

3- أزمات المديونية الخارجية⁽²⁾:

تتشأ أزمة المديونية الخارجية في حالة عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وبالتالي عدم قدرتها على النفاذ لأسواق المال للحصول على تمويل جديد، يمكن أن يساعدها في تجاوز الظروف التي حالت دون قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات، وهو ما يدخل الدولة في دوامة لا نهاية لها من استحقاقات المديونية الخارجية، وبما يؤثر سلبا على حركة التجارة الخارجية، التي تعتمد إلى حد كبير على الثقة في المؤسسات العاملة في الدولة، والمستمدة من المركز الاقتصادي والخارجي للدولة. وبالتالي، فإن تعثر الدول عن الوفاء

(1) عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص ص18، 19.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص22، 23.

بالتزاماتها الخارجية لا ينصب فقط على الدولة كجهة سيادية بل ينصرف إلى كافة المؤسسات المالية العاملة بها وخاصة القطاع المصرفي.

وتنشأ أزمات المديونية الخارجية عادة من مصادر عدة، يأتي في مقدمتها الخلل في ميزانية البنك المركزي والدولة ككل سواء من ناحية الآجال أو العملات المكونة لجانبي المركز المالي. ويطالب صندوق النقد الدولي بفصل عملية إدارة الدين العام عن البنوك المركزية، وإسنادها إلى جهة مستقلة تقوم بها من خلال ثلاث مراحل، ويناط بكل مرحلة أجهزة فرعية تعمل تحت مظلة هذه الجهة. وأطلق على هذه الأجهزة "المكتب الأمامي والمكتب الخفي والمكتب الأوسط لإدارة الدين العام"

واستهدفت عملية الفصل بين السلطة المسئولة عن تنفيذ السياسة النقدية (البنك المركزي)، وسلطة إدارة الدين، كسب ثقة المقرضين وحصول الدول المقترضة على تقييم أفضل للمخاطر الائتمانية السيادية من جانب مؤسسات التقييم الدولية، وبما يسهم في تخفيض تكلفة القروض الخارجية وتحسن شروطها. وتتمثل مهام الجهة المعنية بإدارة الدين العام في إدارة مخاطر محفظة الدين العام، وتوفير السيولة اللازمة للدولة، وبتكلفة منخفضة وبالآجال المناسبة. كما تستهدف أيضا العمل على تعزيز قدرة الدولة على النفاذ لأسواق المال الدولية للحصول على التمويل.

الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية⁽¹⁾

رغم أن لكل أزمة خصائصها وأسبابها، إلا أن هناك عوامل مشتركة توجد في معظم الأزمات وهي:

1- الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي:

يمر الاقتصاد بالمرحل المعروفة للدورة الاقتصادية فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط".

وفي إبان مرحلة النمو، تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض باقتراض القدرة لمستقبلية على سداد القروض، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجددا، ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظرا لأرباحها المتوقعة.

(1) ناصر أبو الفتوح فريد، الرهون العقارية والأزمات المالية العالمية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع - المنصورة، 2011، ص 56، 60.

وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان، وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابلية للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها. وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.

2- نقص الشفافية:

يقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

3- ضعف الرقابة والإشراف الحكومي:

لاشك أن ضعف الإشراف والرقابة الحكومية يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

4- التوسع المفرط في الإقراض:

إن تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل والتي يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين يؤدي إلى زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية، وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية. وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج.

5- الخلل في تطبيق السياسات النقدية:

يعد الخلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة من أسباب حدوث الأزمات، خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المحلية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب.

6- الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي:

من الأسباب المهمة أيضا في حدوث الأزمات الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني المتمثل في تدفقات السلع والخدمات والاقتصاد المالي والنقدي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان، حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينيات، وقد أصبح هناك انفصام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي، أي بين الاقتصاد الحقيقي وما يسمى بالاقتصاد الرمزي.

وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، وأيضا بين المضاربة والاستثمار وهو تطور خطير يكشف عن ازدياد الطابع الطفيلي للرأسمالية المعاصرة.

الفرع الثالث: عناصر الأزمة المالية وخصائصها

أولا: عناصر الأزمة⁽¹⁾

1- المفاجأة وعدم التوقع: إذ لا يجد صاحب القرار نفسه في أزمة ما، إلا إذا حدثت ظروف تتسم بعدم التوقع، تهدد المصالح الأساسية المنوط به حمايتها -كلها أو بعضها. وفي هذه الحالة، يمكن أن تتسم قراراته بعدم الرشادة، وينقصها التخطيط الكافي المبني على أسس موضوعية، وقواعد علمية. وبقدر المفاجأة في حدوث الأزمة وقدر عدم توقعها، تكون قوة قسوتها، وعدم مقدرة صاحب القرار على اتخاذ الإجراءات الملائمة، الكفيلة بمواجهتها.

2- التهديد للمصالح الأساسية للدولة: إن مجرد المفاجأة في حدوث المشكلة لا يكفي لكي تدخل هذه المشكلة في مصاف الأزمات، وإنما يجب أن تتصل المشكلة -فضلا عن ذلك- بإحدى أو بعض المصالح الأساسية للدولة. ولاشك في أن المصالح الاقتصادية والمالية تأتي على رأس المصالح الأساسية للدولة. وهذا يعني أننا نكون إزاء أزمة مالية كلما حدث تهديد مفاجئ وغير متوقع لهذه المصالح المالية. وبقدر قيمة هذا التهديد تكون خطورة الأزمة المالية، مما قد يؤدي بصانع القرار إلى عدم التأنى في إصداره، ويصعب عليه الترجيح بين البدائل المختلفة للخروج من الأزمة، أو التفكير في أسبابها.

(1) إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 19، 20.

3- الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار: كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة الأزمة، كلما كان ذلك دليلاً على حدتها. وهذا يعني أن المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدتها، بحيث تشتد خطورتها كلما كان العمر الزمني لها قصيراً، وبالعكس.

لأن إحساس مصدر القرار بضيق الوقت الذي يسمح له بالتدخل لنجدة المصالح التي تهددها هذه الأزمة يكون حائلاً بينه وبين دراسة البدائل، التي يمكن له الاختيار من بينها لاختيار البديل الأكثر ملائمة لمواجهتها. وقد يدفع هذا بصاحب القرار إلى محاولة إطالة وقت الأزمة، حتى يستطيع اتخاذ قرارات رشيدة في مواجهتها.

ويرتبط العمر الزمني للأزمة بمدى تشابك موضوعاتها، أو تعدد أطرافها. إذ تزداد حدتها، كما ترتفع درجة الصعوبة في التعامل معها بحسب كثرة تداخل المصالح التي تتهددها. فعندئذ يتم الوقت المتاح لاتخاذ القرارات الملائمة بشأنها بضيقه، وعدم كفايته.

ثانياً- خصائص الأزمة المالية⁽¹⁾

يمكن القول أن للأزمة المالية والأزمات بشكل عام ست(06) خصائص:

- 1- نقص المعلومات: يعني عدم توفر معلومات دقيقة عن أسباب حدوث الأزمة وحجمها، ويعود عنصر نقص المعلومات إلى حداثة الأزمة التي على الأقل تتطلب معلومات أولية حتى تكون الرؤية واضحة أمام متخذي القرار.
- 2- المفاجأة: تتسم الأزمات بعنصر المفاجأة حيث لا يمكن التنبؤ بها ولا يكون هناك أي سابق إنذار بما ينبئ بحدوث وضع جديد أقل ما يقال عنه سيء.
- 3- تصاعد الأحداث: حيث تتوالى الأحداث بسرعة لدرجة تضيق الخناق على من يمر بالأزمة وعلى صاحب القرار.
- 4- حالة الذعر: يعني أن يكون هناك ارتباك ومخاوف كبيرة من حدة تصاعد الأحداث بحيث تؤدي إلى تصرفات وردود أفعال غير مدروسة من الأطراف التي تتعلق بالأزمة.
- 5- فقدان السيطرة: عندما تقع الأحداث خارج توقعات صاحب القرار، تكون هناك فجوة كبيرة بين استعداداته وحجم وخطورة الأزمة فإنه يفقد السيطرة عليها.

(1) احمد خالد، أزمة الديون السيادية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص06.

6- غياب الحل الجذري السريع: لا يستطيع صاحب القرار أن يقوم باتخاذ حل جذري وسريع للأزمة لكن يجب أن يختار بدائل، ما يساعد في التخفيف من حدة تلك الأزمة وبأقل تكلفة.

الفرع الرابع: بعض السياسات العلاجية للأزمات المالية

رغم تحسن تقنيات توقي الأزمات المالية، إلا أن هذه الأخيرة تحدث باستمرار، وفي كل مرة تظهر الأزمة المالية بخصائص متميزة وتتطلب إجراءات مختلفة لعلاجها، كما تفرض على متخذي القرار التحرك بسرعة للحيلولة دون توسعها وتعمقها. ومن بين السياسات العلاجية ما يلي:

- يمكن للحكومة أن تبيع احتياطات الصرف الأجنبي لمساعدة البنوك والشركات لحماية أنفسها من مخاطر الصرف الأجنبي في محاولة لمنع حدوث أزمة القطاع الصحي. ولكنها بذلك ينتهي بها الأمر إلى احتياطات غير كافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، وخاصة في حالة محاولتها حماية سعر صرف مبالغ في تقدير قيمته، كما يتوجب عليها عدم تشجيع الشركات الخاصة على تحمل المزيد من الديون بالعملة الأجنبية حتى لو كانت الميزانية الحكومية قوية بما فيه الكفاية لجعل نشوب أزمة أمر غير مرجح.

- قد يتعين على الحكومة أيضا أن تختار بين رفع أسعار الفائدة لوقف تدفقات رأس المال إلى الخارج ووقف تراجع قيمة العملة، والإبقاء على ثبات أسعار الفائدة للحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي. ويتطلب الأمر عادة أن يحقق المسؤولون التوازن بين التقييد النقدي وتصحيح سعر الصرف.

- كما يمكن الحصول على تمويل خارجي من أجل التصدي لأزمة وشيكة الحدوث أو منع خروج أزمة قد حدثت بالفعل عن نطاق السيطرة عليها. فالحصول على التمويل في المراحل المبكرة للأزمة، قبل أن تمتد الصعوبات في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى، يمكن أن يمنع انتشار فقدان الثقة، وتجنب موجة من الطلب على الأصول الخارجية، والحاجة إلى تمويل خارجي أكبر مما يمكن أن يلبيه القطاع الرسمي⁽¹⁾.

وعموما وبما أن أغلب الأزمات المالية تنتهي بتحولها إلى أزمة اقتصادية، يمكن حصر أهم الإجراءات والسياسات التي يمكن أن تتخذ لمعالجة الأزمات المالية وأثارها الركودية على الاقتصاد، والتي تم استنباطها من جملة الإجراءات التي تم إتباعها لاحتواء الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي: (2)

(1) نادية عقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، 2012-2013، ص ص، 298-299.

(2) نادية عقون، المرجع نفسه، ص ص 299-301.

1- الإجراءات ذات الطابع النقدي: والتي تتمثل في الإجراءات التي تتضمنها السياسة النقدية وتوفير السيولة في الاقتصاد، بما يضمن معالجة شح السيولة الناجم عن الأزمة وزيادة المعروض النقدي، والائتمان المصرفي والتوسع فيه، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه إذا كانت البنوك هي جزء مهم من الأزمة والتي ينبغي أن يقدم لها ما يمكنها من تجاوز الأزمة. فالأزمة في حد ذاتها تفرض على البنوك عدم التوسع في الائتمان وفرض شروط أكبر على منحه وضمان تسديده، كما أنه ونتيجة للكساد ينقص الطلب على الاقتراض نتيجة إفلاس وخسائر المشروعات، وهو ما يضعف من فعالية السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية.

لقد كانت سياسة مصيدة السيولة الكينزية أحد الحلول الاستعجالين والخيارات المطبقة من خلال التأثير على كل من أسعار الأوراق المالية والطلب الكلي. فعندما يكون الاقتصاد ضمن المجال الكينزي (فخ السيولة) فإن أسعار الأوراق المالية ترتفع نتيجة لانخفاض معدلات الفائدة (بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات)، إضافة إلى تأثيرات قانون العرض والطلب.

فبانخفاض أسعار الفائدة يوجه الأفراد مدخراتهم للاستثمار في حافظة أوراق السوق المالية (سندات، أسهم مشتقات مالية)، التريح من عائد أكبر من أسعار الفائدة في السوق النقدي، وبذلك يرتفع الطلب على الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تعميق ارتفاع أسعارها. وبذلك يعتبر هذا الارتفاع حل مبدئي لإنعاش قيم أسهم وسندات الرهون العقارية المنهارة جزاء الأزمة.

كما تعتبر السياسة سالفة الذكر محاولة للحيلولة دون وقوع الاقصاديات المختلفة ضمن حالة الركود، من خلال رفع الكتلة النقدية ورفع حجم الاستثمار، فبانخفاض سعر الفائدة، وعندما يصل تحديدا نسبة 0% (اقتصاد بلا سعر الفائدة)، يتم توسيع حجم الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، مما يعزز ويرفع من قيمة الاستثمار، وهو ما يعظم من حجم الطلب الكلي.

2- الإجراءات ذات الطابع المالي: بالارتكاز على سياسة مالية داعمة تتبعها الدولة والتي تحقق من خلاله توفير سيولة أكبر في الاقتصاد، وبالتالي تقديم المساعدة المالية للجهات التي تأثرت سلبا بالأزمة وتعزيز النشاط الاقتصادي.

الإجراءات ذات الطابع الحقيقي: والتي تتمثل في تقديم الدعم والعون اللازم للمشروعات الاقتصادية من أجل تحفيزها على القيام بنشاطاتها، وتجاوز المشاكل التي إعترضتها أثناء الأزمة.

3- الإجراءات ذات الطابع الدولي: التي يمكن أن تتم بإيجاد مؤسسات فاعلة وقادرة تتمتع بصلاحيات تمكنها من إدارة النظام المالي الدولي وتلافي الأزمات المالية المرتبطة بالعملة الاقتصادية عن طريق تولى مهمات الإشراف والتنظيم والرقابة بوضع قواعد منظمة لعمل المؤسسات والأسواق المالية والنقدية تسمح بالحد من حدوث الأزمات وتقديم القروض في حالة حصولها من أجل الحد من توسعها وإيقاف الذعر المالي الذي يرافقه والتقليل من آثارها ومن نتائجها السلبية.

المطلب الثالث: أهم الأزمات المالية

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الأزمات المالية التي شهدها العالم خلال الفترة 1929-2001

الفرع الأول: أزمة الكساد 1929

1. ظهور أزمة الكساد: (1)

تعد أزمة الكساد الكبير أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً، حيث امتدت آثار هذه الأزمة إلى الخارج.

الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي. وأدت هذه الأزمة إلى فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بـ"دعه يعمل، دعه يمر". وقام الاقتصاديون في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر. وفضلاً عن ذلك فقد ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وقد بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتوائها أزمة الديون العالمية خوفاً من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وانهيار جهازها المصرفي، واستمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي.

2. أسباب أزمة الكساد 1929:

▪ إن التباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي بدأ منذ عام (1920) بعد أن وصلت عملية إستغلال أراضيها إلى نهاية المطاف.

(1) نصر أبو الفتوح فريد، مرجع سابق، ص ص46-47.

- ظهور الثورة الصناعية الثانية والتي أدت إلى تركيز المؤسسات وتضخم الإنتاج فقد ارتفع مؤشر الصناعية من (10%) في عام 1921 إلى (179) عام 1929.
- تأخر نمو القدرة الشرائية لدى المستهلكين ولم ترتفع بنفس المستوى وحدث الاختلال الثاني في الطلب على السلع الصناعية.
- تعد عملية العودة إلى نظام الذهب عودة خاطئة لأنها قامت بعزل تأثير حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة، لأنها لم تتحرك مع السياسات الانكماشية والتضخمية عندما يحدث عجزاً أو فائضاً في موازين المدفوعات لتلك الدول.
- اختلال نظام المدفوعات الخارجية الذي نشأ في أوروبا نتيجة لديون وتعويضات الحرب فمعظم دول أوروبا خرجت دائنة ومدينة في نفس الوقت⁽¹⁾.
- عودة أوروبا بقوة في إجمالي الإنتاج الصناعي والزراعي، لذلك تقلص الطلب الأوربي منذ عام (1925) على المنتجات الأمريكية والذي أدى إلى تكديسها في مخازنها داخل الولايات المتحدة وبالتالي انخفاض أسعار المواد الزراعية بشكل كبير في عام 1929.
- انتشار إشاعات عن نية إدارة الرئيس "فراكلين روزفرت" خفض الدولار، مما دفع الناس إلى بيع الدولار وشراء الذهب⁽²⁾.

3. نتائج أزمة الكساد 1929⁽³⁾ :

من بين نتائج هذه الأزمة ما يلي:

- ضياع كثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار منهم وانهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة 66% في ألمانيا وفي الوم.أ ب 99%.
- انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات وظهرت أزمات في ميزان مدفوعات العديد من الدول (ألمانيا، أمريكا).
- بلوغ بورصة - وول ستريت - أعلى مستوى لها في 03 ديسمبر 1929 والمضاربون الذين لم تكن تتوفر لهم الوسائل كانوا يجرون تعاملاتهم معتمدين على قروض أو من خلال إيداع سندات تشكل ضمانات

(1) موسى لوزي وآخرون، الأزمات المالية العالمية والآفاق المستقبلية، مجمع العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص ص، 40، 41.

(2) مناصرية أنور، مرجع سابق، ص 17.

(3) فيصل ساكر، أثر الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات الدول العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012،

- ولم يكن أحد يدرك أن أسعار الأسهم في البورصة كانت تفوق قيمتها الفعل مما جعل وول شريت تفقد أي اتصال مع الواقع الاقتصادي وهذا ما يعرف بالفقاعة المالية.
- تدهور انخفاض من السيولة لدى البنوك والاحتياطات الذهبية.
 - ارتفاع معدلات التضخم في الو.م.أ.
 - حدوث تقلبات حادة في أسعار صرف العملات نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول⁽¹⁾.
 - تراجع عمليات التجارة الدولية بنسب عالية بين دول العالم.
 - عمق حدة الأزمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت الودائع لدى البنوك للمؤسسات المالية بـ 33%، كما انخفضت عمليات القرض والخصم بمقدار مرتين⁽²⁾.

الفرع الثاني: أزمة المكسيك 1994⁽³⁾

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، والناجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة للدولة، وتمثلت أهم هذه الإصلاحات في خصخصة المؤسسات، ورفع القيود عن التجارة الخارجية إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية. وأفضى الوضع إلى اندفاع رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة، مما خلق عجزاً في ميزان المدفوعات المكسيكي، ونظراً لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى، توزع الائتمان المصرفي، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، وحينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية. ونتيجة لهذه المؤشرات اضطرت الحكومة إلى رفع أسعار الفائدة لدعم العملة، لكن بمجرد تعويم العملة انخفضت قيمتها وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة. مما أدى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك، زاد من حدتها عبء ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة عاجلة كعنصر أساس لحل الأزمة وبالتالي فقد كانت الأزمة المالية في حدود دولة المكسيك ناتجة عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية بغزارة واستخدامها في الاستثمار قصير الأجل، وهو ما يعطيها فرصة للتلاعب بالاقتصاد الوطني وقت ما تشاء، مما يصيب الاقتصاد الوطني بالانهيار. أما إذا تم توجيه هذه الأموال في الاستثمارات طويلة الأجل، فإنه سيكون من

⁽¹⁾ مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص 101، 102.

⁽²⁾ مناصرية أنور، مرجع سابق، ص 18.

⁽³⁾ محمد عبد الوهاب العزاوي، "الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها"، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 23-24.

المستحيل سحبها من السوق بشكل مفاجئ، وبالتالي لن يكون هناك مجال لوقوع هذه لآثار المدمرة للاقتصاد الوطني.

أسباب الأزمة المكسيكية: (1)

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن هناك مجموعة من الأسباب للزمة المكسيكية التي وقعت في المكسيك عام 1994، وأهم هذه الأسباب:

- زيادة الاستثمار الأجنبي في السندات الحكومية قصيرة الأجل، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية بدرجة ضخمة إلى أسواق المكسيك واستخدام هذه الأموال في الاستثمارات قصيرة الأجل، وهذا الأمر جعل الاقتصاد الوطني المكسيكي عرضة لتلاعب المستثمرين الأجانب في مكوناته ومقدراته، وصولاً إلى انهيار في أي وقت.
- التقييم المبالغ فيه لقيمة العملة المكسيكية (البيزو)، والذي قاد إلى قيام الدولة بتخفيض قيمة هذه العملة ومن ثم تعويمها، علماً أن قرار التعويم الكامل للعملة كان قراراً متسرعاً نجم انعكاسات سلبية حادة.
- التأخير في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، مع ضعف الرقابة على أداء المؤسسات المصرفية في المكسيك.
- عدم التزام البنوك بالنسب المتعارف عليها من الاحتياطي كمخصصات من العملة الصعبة.
- الارتفاع الكبير في معدل الإنفاق على السلع الاستهلاكية والارتفاع الكبير في مستوى استيراد السلع للاعتقاد السائد بأن أسعار هذه السلع سوف ترتفع لاحقاً في ظل بوادر أزمة العملة.
- سوء إدارة الدين الحكومي قصير الأجل.
- تركيز أغلب الاستثمارات في إنتاج السلع الاستهلاكية والاستثمار في العقارات.
- الزيادة الكبيرة في معدلات اقتراض القطاع الخاص من الأسواق الخارجية.

نتائج أزمة المكسيك:

من أهم هذه النتائج:

- لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أدى إلى توقف المكسيك على سداد ديونها، ثم انهيار العملة الوطنية، ولولا تدخل صندوق النقد الدولي، و.الو.م.أ بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار استخدمته المكسيك لخدمة ديونها.

(1) يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص ص 23-24.

- إن فهم مشكلة أزمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السلمية، حيث ظلت الأموال المتدفقة إلى الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري.
- إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق التعويم الكامل، وفتح أسواق المال يعتبر اجراء متسرعا قامت به المكسيك.
- إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية تسبب في المشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية بسبب فقدان الرقابة المحلية والمغالاة في سعر الصرف.
- إن القرار الحكومي ببيع جزء من احتياط العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا حيث أدى انخفاض هذا الاحتياط⁽¹⁾.
- إفلاس 60 ألف شركة بناء.
- تقلص الناتج الإجمالي بما نسبته 10%.
- خسارة 2,4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام، مما أدى إلى تضاعف البطالة⁽²⁾.

الفرع الثالث: الأزمة الآسيوية 1997⁽³⁾

ظهور الأزمة الآسيوية: تعرضت الدول الآسيوية، وهي دول (اندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة، وتايوان، وهونغ كونج، تايلاند، لاوس، الفلبين، وكمبوديا)، لأزمة مالية حادة عام 1997، وشهدت الأسواق المالية لهذه الدول انهيارا كبيرا بدأ الاثنين الثاني من أكتوبر عام 1997، وأطلق عليه يوم الإثنين المجنون. بدأت الأزمة من تايلاند، وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد فانخفض مؤشر (Hang Sang) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة وبتلك السرعة نظرا لما تمتعت به اقتصادياتها من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة آنذاك، وكانت تتراوح ما بين 7% - 8% كمتوسط، إضافة إلى تنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.

(1) عبد القادر عطية، مصطفى إبراهيم، قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر قسم الإقتصاد، الإسكندرية، 2004-2005، ص128.

(2) ديار حمزة، مرجع سابق، ص16.

(3) محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق، ص25.

أسباب الأزمة الآسيوية: (1)

يرى كثير من المحللين أن أزمة جنوب شرق آسيا ترجع أساسا إلى مكون معدلات النمو الاقتصادي التي عرفتتها هذه الدول، كانت أكبر وأقوى من قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية على التعامل معها بالشكل المطلوب. وعموما يمكن انجاز أهم أسباب الأزمة التي قد تكون متداخلة ومتشابكة فيما يلي:

- كثافة حركة رؤوس الأموال والتي كانت أكبر من قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية في هذه الدول، على التحكم واستثمار هذه الأموال بما يتلاءم وصالح إقتصاداتها حيث أدى تدفق الأموال إلى جنوب شرق آسيا إلى ارتفاع معدلات الاستثمار بشكل كبير، وصل في بعضها إلى حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى التساهل في منح الائتمان دون ضوابط، وفقدان القدرة على تقييم المخاطر، وتوظيف هذه الأموال في مشروعات ليست كلها مجدية.

- زيادة ما يسمى الاستثمار السلبي، حيث انتهجت دول جنوب شرق آسيا سياسات اقتصادية تشجع الادخار والطلب المحلي، والاعتماد بصفة رئيسية على الصادرات كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، مما أدى إلى اختلاف التوازن بين وفرة المدخرات وانخفاض رؤوس الاستثمار المنتج.

- عدم الفصل بين المصالح السياسية للنخبة الحاكمة وبين المصالح الاقتصادية للبلاد، وانعدام الشفافية حول الروابط بين الحكومة ورجال الأعمال والبنوك، وقد أدى تشابك مصالح رجال الأعمال مع السلطة السياسية إلى فساد إداري وشيوع الكسب غير المشروع وتزايد والتذمر الاجتماعي، وضعف الانتماء الوطني، وتدهور الشعور بروح المجتمع الواحد.

- ضعف نظام سع الصرف، حيث عملت دول جنوب شرق آسيا لفترة طويلة من الزمن على إتباع نظام سعر صرف ثابت، يقوم على ربط عملاتها بالدولار الأمريكي، ويعتقد أن مثل هذا الربط لم يوفر المرونة الكافية للحفاظ على تنافسية صادرات هذه الدول، كما سهل مهمة المضاربين عملية اقتراض البنوك والشركات المحلية من الخارج بشكل مغامر دون الخوف كثير من مخاطر سعر الصرف.

- تزايد العجز في ميزان المدفوعات لأسباب عديدة، منها ارتفاع أسعار صرف عملات تلك الدول نظرا لارتباطها بعلاقة ثابتة بالدولار الذي ارتفع سعر صرفه مقابل العملات الأخرى.

(1) عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية والعربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطبع والنشر، 2002، ص 319-322.

- وجود تدفقات رأسمالية كبي من الخارج ومعدلات ادخار عالية في الداخل، مما أغرى رجال أعمال قليلي الخبرة وسياسيين فاسدين وغير مؤهلين.

نتائج الأزمة الآسيوية:⁽¹⁾ ومن أهم هذه النتائج:

- تدهورت أسعار الأسهم في البورصات الآسيوية وعلى وجه الخصوص البورصات الخمس (إندونيسيا، تايلاند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الفلبين)، حيث نتج عن هذه الأزمة انخفاض حاد في القيم فقد سجل سوق الأسهم في جاكرتا انخفاضا كبيرا حيث انخفض مؤشره في 1998 بنسبة %46,3 من قيمته السائدة في 1998 كما فقد مؤشر الأسهم في البورصة الماليزية حوالي %41,5 من قيمته في 1998. وهو ما يعتبر تدهورا كبيرا في أسعار الأسهم في الأسواق المالية لتلك الدول، كما امتدت آثار الأزمة الآسيوية إلى أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انخفض مؤشر داو جونز في 27 أكتوبر 1998 بنسبة %7,6، وامتدت أيضا إلى البورصات الأوروبية وبورصات أمريكا اللاتينية.

- انهيار وإفلاس العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتدني مستويات المعيشة، وتعتبر اندونيسيا وتايلاند وماليزيا وكوريا أكثر الدول تضررا من جراء الأزمة، حيث أن نسبة البطالة تضاعفت بثلاثة أضعاف في سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 فكان من نتيجة الأزمة في دول جنوب شرق آسيا، تخفيض دول الملايين، وفقد الكثيرون منهم أعمالهم في حين كان الآخرون قلقين على فقد أعمالهم.

- لقد انتهجت دول جنوب شرق آسيا سياسات اقتصادية تشجع على الادخار، وانخفاض الطلب المحلي والاعتماد بصفة رئيسية على الصادرات كمحرك أساسي للنمو والاقتصادي، مما أدى إلى اختلال التوازن بين وفرة المدخرات، وانخفاض فرص الاستثمار

الفرع الرابع: أزمة الأرجنتين 2001

بعد النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي، قامت الحكومة الأرجنتينية في ذلك الوقت بانفتاح شديد على العالم الخارجي، ذلك للأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية، معتمدة في ذلك على تمويل خارجي تمثل في عمليات استئانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد القروض، الأمر الذي جعلها تتراكم وتؤدي في النهاية إلى حالة من التراجع الاقتصادي المستمر في جميع المجالات، كما حدث في اليونان عام 2011.

(1) زكريا سلامة، عيسى شنطاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص174.

ومنذ منتصف 1998، بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود قوية في اقتصاديات البلاد كانت نابعة من سوء التخطيط الحكومي، ورأت الحكومة منذ بداية التسعينات أن الحل الأمثل من الخروج من الارتفاع الرهيب للأسعار الذي ارتفع في عام 1998 إلى 3000% هو ربط البيزو بالدولار الأمريكي على أساس واحد بيزو = واحد دولار.

ويعتبر المحللون الاقتصاديين أن ربط البيزو بالدولار هو السبب الذي جعل الصادرات الأرجنتينية أكثر كلفة من صادرات دول الجوار، فالمساواة بين عملتين لا مجال للمقارنة بين اقتصادهما من حيث النوع والكمية ومن كل الزوايا، يعتبر من أكبر الأخطاء الاقتصادية المؤلمة التي سقطت فيها الأرجنتين في العقود الأخيرة من القرن الماضي.

هذا فضلا عن قيام الأرجنتين بفرض أعباء ضريبية وجمركية-تبعثها في ذلك البرازيل - على بعض المواد المستخدمة في الصناعات الوطنية، مما أدى إلى ضعفها وفتح الأسواق أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية احتياجات السوق المحلي، وهكذا أدى كل ما تقدم إلى حالة صعبة من الركود الاقتصادي الحاد في الأرجنتين⁽¹⁾.

حافظت الأرجنتين في بداية الأمر على تداول عملتها بالدولار ولكن هذا لم يدم طويلا حيث تطور الوضع إلى أن أدى ذلك إلى أزمة نتج عنها حالة إزالة التضخم محاولة المكسيك فك البيزو عن الدولار، كان لها أثر ذا قيمة في أسواق الأرجنتين المالية⁽²⁾.

يمكن إيجار أهم معالم الأزمة المالية في الأرجنتين عام 1998 إلى ما يلي العجز الضخم في ميزانية الدولة وتغطيته بإجبار المصارف على شراء سندات حكومية على نطاق واسع.

1. تدهور البنية المالية للمصارف نتيجة الركود الاقتصادي عام 1998.
2. ضعف قدرة المقترضين على السداد.
3. تراكم القروض صعبة التحصيل، والمعدومة.
4. سحب المستثمرين الأجانب استثماراتهم من المصارف المحلية.
5. تهاوي قيمة موجودات المصارف وتشمل القروض والسندات الحكومية.

(1) فؤاد حامدي لسيسو، مرجع سابق، ص 40.

(2) سكينه حملوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية -دراسة حالة الإتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 38.

6. ارتفاع أسعار الفائدة عام 1994، قبيل الأزمة المالية في المكسيك.

أسباب أزمة الأرجنتين:

1. يعتبر قطاع المال الأرجنتيني صغيرا نسبيا بالمقاييس الدولية، ومن المتوقع أن ينمو بصورة أسرع من نمو قطاع الإنتاج مما يؤثر على استقرار النظام، كما أن نصيف المخاطر المالية بدرجة مرتفعة جدا يساهم في هروب رأس المال المحلي والأجنبي.
 2. سوء تخطيط الحكومات المتعاقبة في الأرجنتين، ومن أمثلة ذلك قيام الحكومة الأرجنتينية في السبعينات، بانفتاح شديد للأنشطة الاقتصادية معتمدة على التمويل الخارجي مما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية التي أدت بدورها إلى الارتفاع الكبير للتضخم، هذا إلى جانب اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة على الشعب لتمويل جزء من الإنفاق الحكومي مما أدى إلى ضعف الاستثمار وزيادة حالات التهرب الضريبي، كما اعتبر المحللون أن ربط البيزو بالدولار هو المسؤول عن ارتفاع تكلفة الصادرات، وبالتالي انخفاض تسويقها بالمقارنة بصادرات دول الجوار.
 3. استقالة وزير الاقتصاد الأرجنتيني "خوسيه لويس ماشينا" في أوائل مارس 2001، وذلك بعد تعرضه لانتقادات حادة لعجز الحكومة عن إخراج الاقتصاد الأرجنتيني (وهو ثالث أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية) من حالة الركود التي يشهدها منذ أكثر من 3 سنوات.
 4. انخفاض أسعار المنتجات الزراعية الأولية التي تقوم الأرجنتين بتصديرها مثل القمح وفول الصويا.
 5. ازدياد حالات الفساد السياسي في الأرجنتين أدت لتفاقم الأزمة.
 6. يقدر الرئيس الأرجنتيني السابق (منعم) حجم المتعاملين في الأسواق غير الشرعية (الأسواق السوداء كما يطلقون عليها) في الأرجنتين في يناير 1997 بحوالي 5 مليون فرد (علما بأن عدد السكان في عام 1997 يقدر بحوالي 35,68 مليون نسمة أي حوالي 14% من عدد السكان)، ويبلغ قيمة التهرب الضريبي لهؤلاء الأفراد حوالي 20 مليار دولار تسعى الحكومة جاهدة لجمع هذه الأموال، مما أثر فعليا على إيرادات الحكومة وبالتالي زاد من نسبة عجز الميزانية العامة للدولة/ الناتج المحلي الإجمالي من 2% عام 1996 إلى 5,2% عام 1997⁽¹⁾.
- وفي النهاية اعتمدت الأرجنتين جملة من الإصلاحات تتلخص في التالي⁽²⁾:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 107.

(2) المانسيح رايح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية لسنة 2007، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

- طبع أوراق نقدية جديدة كأداة لدفع الرواتب والمعاشات، وتأمين موجبات الإنفاق الحكومي على شكل سندات دين.
 - تأمين مليون فرصة عمل، وزيادة الحد الأدنى للأجور.
 - توزيع معونات غذائية، وتحويل أموال خدمة الديون إلى برامج اجتماعية تشغيلية، تقييد الإنفاق الحكومي وترشيده.
 - إلغاء القيود المالية والمصرفية.
- وقد استطاعت الأرجنتين أن تخرج من الأزمة عام 2003 عبر المرونة للسياسات الاقتصادية الجديدة.

المبحث الثاني: التجارة الدولية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، ولها دور مهم في اقتصاديات دول العالم وبخاصة اقتصاديات الدول النامية والتي تتميز بضعف الادخار وازدياد الحاجة إلى الاستيراد، وأصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في تلك الدول، سنستعرض هذا المبحث في ثلاث مطالب، حيث سنعالج في المطلب الأول ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها، بينما نتطرق في المطلب الثاني إلى أهمية التجارة الدولية أما المطلب الثالث فنخصصه للفروق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعريف 1: (1) هي مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة وحركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تعبر الحدود الإقليمية للدول المختلفة في العالم.

تعريف 2: هي حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية لدولة أخرى، أي هي اتصال تجاري يتعدى الحدود الإقليمية للدولة حيث تصدر دولة ما الفائض من منتجاتها إلى دولة أخرى (2).

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص374.

(2) فقاعة عبد القادر، الإعتماد المستندي أداة دفع وقرض-دراسة الواقع في الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص08.

تعريف 3: التجارة الدولية هي تلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. وقد تتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية، مثل ما حدث مع كتل الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف للتجارة الدولية : هي انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دولتين أو مجموعة من الدول، دولة لها فائض في إنتاج سلعة أو خدمة ما ودولة أخرى عندها عجز في هذه السلعة فتقوم باستيرادها من الدولة التي عندها فائض.

الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية⁽²⁾

لقد وجدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان منذ القدم وبالتحديد قبل نشوء الاقتصاد الدولي الذي أصبح فرعاً خاصاً من علم الاقتصاد ويرجع الفضل في تطوره إلى بعض الاقتصاديين أمثال: آدم سميث، دافيد ريكاردو، ألفريد مارشال، جون ميرنارد كينز، سامولسون، هانسن وكثيرين غيرهم.

أولاً: لمحة تاريخية:

ظلت التجارة نشاطاً شائعاً منذ العصر الحجري فمن مقايضة الحبوب بفراء الحيوانات إلى ظهور العملات النقدية والسندات في العصور الوسطى وقد تزايدت المعاملات التجارية طوال التاريخ مع تحسن وسائل النقل وتسببت الثورة الصناعية في إعطاء دفعة جديدة للتطورات التجارية حيث أن التجارة العالمية تضاعفت 460 مرة في الفترة ما بين 1720 إلى 1971 أي بنسبة 2,7% سنوياً، وقد تضاعفت أكثر أهمية التجارة الدولية بحلول القرون الأخيرة سواء اقتصادياً أو سياسياً أو حتى اجتماعياً، وقد عبر المجتمع الدولي عن هذه الأهمية من خلال إطلاق اتفاقية الجات (GATT) ثم منظمة التجارة العالمية (OMC) التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة.

ومن بين الأسباب التي أدت بتزايد التجارة الدولية الاكتشافات الغير مسبوقة التي حدثت في مجالات

النقل، الاتصالات، وتقنية المعلومات... إلخ.

(1) يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12.

(2) فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الخارجية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1997، ص 12-19.

ويلاحظ أن الاقتصاد العالمي قد اجتاز طريقا طويلا ومعقدا في تكونه وتطوره فيرى البعض أن ظهوره يعود إلى الحقبة الرومانية فيما يرد آخرون ظهور الاقتصاد العالمي إلى زمن الاكتشافات الجغرافية العالمية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مما أدى إلى تسريع وتيرة التجارة العالمية بالأحجار الكريمة والعبيد و... إلخ ومع التطورات الحاصلة آنذاك شهدت التجارة الدولية تطورا يقترن دائما والعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك باتساع شبكات الطرق التي تربط بين الدول والأقاليم، بناء الموانئ، إنشاء الممرات المائية، تحسين الملاحة ... بالإضافة إلى التطور الكبير لشبكات السكك الحديدية عبر القارات الخمس.

ثانيا: مراحل تطور التجارة الدولية:

يمكن القول أن التجارة الدولية مرت بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

المرحلة الأولى (1488-1763): ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوربيين كذلك فتح الطريق التجاري نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

المرحلة الثانية (1763-1883): في الجزء لثاني من القرن 18 كانت إنجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لها مجالا لتصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ.

المرحلة الثالثة (1883-1980): مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إذ تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

المرحلة الرابعة (1980 إلى يومنا هذا): تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات أيضا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي يتم تصديرها وأيضا ما يترتب من آثار سلبية على البيئة.

الفرع الثالث: أهمية التجارة الدولية ومزاياها

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية مع الدول الأخرى، فيما يلي سنذكر أهم النقاط والجوانب التي تمثل أهمية ومزايا التجارة الدولية في المجالات سابقة الذكر:

أ- المجال الاقتصادي: يمكن إيجازه في النقاط التالية⁽¹⁾:

- تستطيع الدولة أن تستورد سلعا يستحيل عليها إنتاجها، أو لا يستطيع إنتاجها إلا بتكلفة عالية وكثيرا ما تمر بعض الدول بظروف حرجة أو أزمات طارئة يتعذر فيها الإنتاج أو تصيبه خسائر كبيرة- الحروب أو الكوارث الطبيعية...) وهنا يكون الاستيراد وسيلة لمواجهة الأزمة الطارئة؛
- تستطيع الدولة أن تتخلص من فائض الإنتاج في السوق الخارجية، وذلك بتصديره وبيعه في الخارج بثمن أعلى من ذلك الذي يمكن البيع به في السوق المحلية، وهو ما يساهم في تعزيز ميزانية الصرف الأجنبي.
- إن التسويق في الخارج- إذا ما تحققت إمكانياته- يمكن للدولة من التوسع في الإنتاج فتستفيد من الوفرة الإنتاجي، وبخاصة في شكل انخفاض التكلفة النسبية، مع ما يعينه التوسع في الإنتاج من زيادة في تشغيل الموارد البشرية وغيرها.
- إن وجود فرصة التبادل التجاري العالمي تمكن الدولة من التخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة عالية، وتستورد حاجاتها من السلع الأخرى من المناطق المتخصصة في إنتاجها، ويمكن توريدها بتكلفة منخفضة نسبيا.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لبناء اقتصاديات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب.

ب- المجال الاجتماعي: ⁽²⁾

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى ما يلي:

⁽¹⁾ من إعداد طالب البحث بالاعتماد على:

- محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص، 50-51.

- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص16.

⁽²⁾ رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص18.

- رفع رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختبارات فيما يخص مجال الاستهلاك.
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

ج- المجال السياسي: (1)

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقليص المسافات، لتحول العالم إلى قرية كونية جديدة، استفادة من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

الفرع الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بالندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا لاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة إلى جانب ضرورة استخدام الموارد بشكل أمثل، ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية.

الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في زيادة تكاليف الاستثمارات في العمليات الإنتاجية في الدول النامية، وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات، وكذا إمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية، ويمكن إجمالها فيما يلي (2):

(1) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000، ص58.

(2) بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص25.

- التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العلم مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت تكاليف عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ... سلعة، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم مقارنة بارتفاع تكاليف إنتاج نفس السلعة في دول أخرى.
- الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني اعتمادا على الدخل المحقق في التجارة الخارجية.
- اختلاف الأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات مواصفات الجودة العالمية.
- اختلاف العوامل التكنولوجية: التكنولوجيا في أبسط معانيها هي فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج. أما التقدم التكنولوجي، فيتمثل في تطوير هذه الوسائل والأساليب مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات. ويمثل التقدم التكنولوجي الحلقة الحاسمة في تحديد القوة الاقتصادية لأي دولة، وتوجد ثلاثة معايير أساسية للحكم على القوة العلمية والتكنولوجية وتحديد صادراتها التكنولوجية. (ب) الإنفاق على البحث والتطوير العلميين. (ج) إنتاجية العمالة في كافة قطاعات الاقتصاد في الدولة، بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى مثل أعداد ونسبة خريجي التعليم العالي من فئتهم العمرية وغيره من العناصر الأقل أهمية المعبرة عن القوة العلمية والتكنولوجية لأي دولة⁽¹⁾.

أما الأسباب الأخرى غير الاقتصادية نوجزها فيما يلي⁽²⁾:

الأسباب السياسية: وتعود رغبة إلى رغبة الدول في توسيع أسواقها بالاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة، وبالتالي السيطرة على اقتصاديات تلك الدول من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول ولدول الأخرى وذلك لأسباب سياسية.

⁽¹⁾ صلاح الدين حسين السبيسي، التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية والنظريات والسياسات، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص ص، 24-25.

⁽²⁾ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 45.

الظروف الطبيعية: تسود في كل دولة أو منطقة جغرافيا ظروف طبيعية معينة تجعلها تتميز وتتخصص في إنتاج بعض السلع أو المواد الأولية، كما هو الحال في الدول العربية في إنتاج النفط، الدول الأوروبية في النشاط الزراعي، البرازيل في إنتاج البن واندونيسيا في إنتاج المطاط.

التكاليف النسبية في الإنتاج: يقوم هذا المفهوم على أساس التخصص في إنتاج السلع حيث تقوم التجارة على إنتاج السلعة T في البلد X بأقل تكلفة من المنتوجات الأخرى وتبادلها مع الدولة Y التي تقوم بإنتاج السلعة "ب" بتكاليف منخفضة كذلك فكل دولة متخصصة في إنتاج سلعة معينة بأقل تكلفة.

الفرع الخامس: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية⁽¹⁾

هناك العديد من الاختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، بعضها اختلافات شكلية وبعضها اختلافات حقيقية جذرية تشكل هوة بين طبيعة التبادل الداخلي والتبادل الخارجي ومنها:

- تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول: تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية بين أفراد ووحدات تضم حدودا سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد ونظام واحد، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قوانين ونظم وتقاليد اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- تنوع السياسات الوطنية: فلكل دولة سياسية اقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف وطنية، حيث عادة ما لا تراعي الحكومات التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين تعامل الأجانب بأسلوب مخالف، والحكومة لا تعطي لعامل الربح والخسارة للتجارة الداخلية أهمية كبيرة باعتباره إعادة توزيع للدخل بين الأفراد أما في التجارة الخارجية في الربح أو الخسارة له تأثير على الوضع الاقتصادي للدولة سواء من حيث مستوى المعيشة أو المركز المالي أو المديونية.

- صعوبة انتقال عوامل الإنتاج بين الدول: إن انتقال عوامل الإنتاج بين الدول لا يتم بسهولة، فانتقال العمال مثلا لا يرتبط فقط باختلاف الأجور بين الدول بل يرتبط أيضا باختلاف اللغات والتقاليد الاجتماعية والروابط الوطنية، بينما انتقال عوامل الإنتاج الدولية الواحدة سهل ولا تعترضه صعوبات.

- اختلاف الوحدات النقدية: تتمتع كل دولة بوحدة نقدية للتعامل وقياس القيم وتختلف عن غيرها من الوحدات النقدية للدول الأخرى، ووجه هذا الاختلاف هو أن السلطات النقدية في كل دولة تخضع سياستها النقدية لما يتلاءم وظروفها الاقتصادية، وبالتالي فإن تغير قيم العملات يؤدي إلى تغير في أسعار السوق

⁽¹⁾ مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص ص 07-08.

بين عملات الدول، ويؤثر هذا الاختلاف في أسعار الصرف بدوره على حجم التجارة، وعلى انتقال البضائع بين الدول، لأن هناك اختلاف في النظام المصرفي بين الدول وشروط منح الائتمان وتمويل التجارة الخارجية، هذا الأمر غير مطروح على مستوى التجارة الداخلية أين العملة المستعملة واحدة.

- الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية: ويرجع هذا الاختلاف إلى ثلاثة عناصر:
 - اختلاف المستهلكين: الأذواق، الطباع، البيئة.
 - انفصال الأسواق: الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، البعد الجغرافي، النقل.
 - ازدياد المنافسة: الذي يعمل في سوق عليه تتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هذه السوق، أما في الأسواق الدولية لابد أن تتكيف سياساته مع تغيرات كثيرة (أسعار، طلب، حواجز...).
- مرحلة النمو الاقتصادي: التجارة الخارجية تقوم بين دول تمر بمراحل من النمو الاقتصادي مختلفة كل الاختلاف، ففيها الدول الصناعية وفيها الدول النامية التي قطعت أشواطاً نسبية في عملية التنمية، ودول أخرى لا تزال متخلفة، ولاشك أن هذه العلاقات الاقتصادية التي تتم بين هاته الدول تتباين فيها درجات النمو الاقتصادي، على عكس التجارة الداخلية التي لا تطرح فيها هذه المشكلة.

المطلب الثاني: نظريات وسياسات التجارة الدولية

في هذا المطلب سنتطرق إلى نظريات وسياسات التجارة الدولية.

الفرع الأول: نظريات التجارة الدولية

أولاً: نظرية النفقات المطلقة: (1)

عرض « A.Smith » في كتابه الشهير "ثروة الأمم" The Wealth of Nation لنظريته في التجارة الدولية. وقامت تلك النظرية على ذات المنطلق الذي يحكم الإنتاج المحلي وهو التخصص وتقسيم العمل، فعلى المستوى الدولي يكون تخصص وتقسيم للعمل الدولي للعمل الدولي بين الدول، حيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة مطلقة Absolute Advantage عن غيرها من الدول.

حيث أكد على أهمية السوق كمحدد أول للنمو الاقتصادي، وأن إمكانية تقسيم العمل مرهونة بحجم السوق واتساعه، ودور التجارة الخارجية في توزيع الفائض الصناعي، وعلى ذلك فإن اهتمامه بالتجارة الخارجية انبعث

(1) معروف جيلالي، التجارة الخارجية: معطيات جديدة وأثرها على دول الجنوب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017،

من منفذ القوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي، وليس المعدن النفيس، وابتاع مبادئ « A.Smith » في تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الدولي، قدم هذا الأخير نظريته في التجارة الدولية والتي عرفت بنظرية المزايا المطلقة أو النفقات المطلقة

ثانيا: نظرية النفقات النسبية:

قام الاقتصادي دافيد ريكاردو "D.Ricard" سنة 1817 بوضع هذه النظرية، ثم تطورت بعد ذلك على يد مفكر كلاسيكي آخر هو جون ستيوارت ميل ثم آخرون من رجال الاقتصاد المعاصرين. يرى ريكاردو أن اختلاف النفقات المطلقة ليست كافية لقيام التجارة الدولية وأنه يلزم اختلاف نسبي للنفقات لإمكانية قيامها.

يقصد بالنفقات النسبية ما يلي: "النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين أو النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل بلد واحد.

لو افترضنا أن العالم مكون من دولتين مثلا الولايات المتحدة وألمانيا، واللذان تنتجان نوعين من البضائع هما القمح والمنسوجات، ولو افترضنا أن العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في إنتاج السلعتين هو العمل، يعني هذا أن قيمة أي منتج يتم تحديدها بما يحتويه من عمل. أما بما يتعلق بحرية التنقل، فإنها متاحة بالنسبة للسلع، أما بالنسبة للعمل، إنه حر التنقل محليا وليس دوليا. ويفترض أيضا عدم وجود تكاليف النقل، وكذلك ثبات المستوى التكنولوجي وأنه لا يتأثر بالتجارة.

ثالثا: نظرية القيم الدولية⁽¹⁾:

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو ميل"، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ"دافيد ريكاردو"، حيث كان لجون ستيوارت ميل دور كبي في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بالتبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد نسبة التبادل الدولي، أو معدل التبادل الولي، وذلك بعد أن اقتصر دافيد ريكاردو في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للآخرى.

(1) معروف جيلالي، مرجع سابق، ص 25.

ووفقا لنظرية جون ستيوارت ميل، الذي يحدد معدل التبادل الدولي، هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية⁽¹⁾.

رابعاً: نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

قام هابرلر Haberler سنة 1936 بإعادة شرح نظرية المزايا النسبية اعتماداً على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة وليس على أساس نظرية القيمة للعمل التي اعتمدها ريكاردو والتي لاقت الكثير من الانتقادات في أواسط الاقتصادية.

إن تكلفة الفرصة البديلة هي مقدار التضحية بأحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلع الأخرى دون الحاجة إلى أي افتراضات بشأن عنصر العمل، وعليه فالدولة التي تتمتع بإنخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، حيث تركز اهتمامه على جانب العرض بتبيان ما يمكن لبلد ما إنتاجه وتصديره بافتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة، أي ثبات غلة الحجم.

خامساً: نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر-أولين:

أشار هكشر Heckcher سنة 1919 ومن بعده تلميذه أولين Ohlin سنة 1933 إلى قصور النظرية الكلاسيكية في تقديم أسباب اختلاف التكاليف النسبية الداخلة في التجارة الدولية، وحاولا تعميق التحليل الكلاسيكي للتكاليف النسبية بتوضيح أساس الميزة النسبية، معتمدين على عدة فروض.

تمت صياغة هذه النظرية على مرحلتين، حيث يرى هكشر أن سبب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يعود إلى أسعار عناصر الإنتاج، والتي بدورها تتحدد حسب الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر، وعليه فالدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تتخصص في السلع كثيفة العمل، والدول التي تتوفر على وفرة نسبية في عنصر الأرض تتخصص في السلع كثيفة الأرض، في حين تتخصص الدول كثيفة رأس المال، ويمكن قياس هذه الوفرة أو الندرة استناداً إلى الوفرة المادية أو الأسعار النسبية لهذه العناصر.

أما مساهمة أولين فتمثلت في البحث عن أسباب اختلاف الأسعار النسبية مضيفاً بذلك جانب الطلب، حيث يرى تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي مكان في العالم، وأن ظروف الطلب تتحدد بأذواق

(1) يوسف رشيد، سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، 2006، ص 25.

المستهلكين والظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج، وأن حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة الإنتاج في إحداث التعادل في عوائد هذه العناصر المتجانسة، فحرية التجارة الدولية سوف تؤدي في المدى الطويل إلى تساوي أجور العمال ذوي المهارات المتماثلة وكذا أسعار الفائدة، وبذلك فسر أولين التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج.

سادسا: لغز ليونتيف:

يعتبر لغز ليونتيف Leontif أول اختبار لنظرية هكشر-أولين من خلال استخدام بيانات عن الاقتصاد الأمريكي سنة 1947، فكون أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، فإنه ووفقا لهذه النظرية فمن المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال، إلا أن نتائج الدراسة جاءت متعارضة ومنطق هذه النظرية، وارجع ليونتيف هذا التعارض إلى إنتاجية العامل الأمريكي وأذواق المجتمع الأمريكي، كما أن ليونتيف نفسه لم يأخذ في الحسبان عنصر رأس المال البشري الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم، وبهذا شكل هذا اللغز الطريق نحو تحديث التجارة الدولية.

من خلال ما سبق يمكن تحديد العديد من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الدولية ولعل أهمها:

- اعتمادها على نظرية القيمة للعمل أي أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المعتمد في تحديد تكلفة الإنتاج وإهمال باقي العوامل الإنتاجية الأخرى، وهذا ما حاولت نظرية تكلفة الفرصة البديلة تصحيحه.
- افتراض عنصر العمل المتجانس أي أنه لا توجد فروقات في كفاءة اليد العاملة أي إهمال التدريب والتكوين.
- الاعتماد على مبدأ ثبات غلة الحجم وإهمال تزايد الغلة خاصة في حالة الإنتاج الصناعي، أو تناقصها.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج محليا وليس دوليا وهذا بعيدا عن الواقع.
- الاهتمام بجانب العرض في التحليل وإهمال جانب الطلب على اعتبار تماثل أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم.
- طبيعة التحليل السنتاستيكي المقارن وعدم استخدامها للتحليل الديناميكي⁽¹⁾.

(1) عبد القادر عبدلي، تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص ص 04-06.

الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية

أولاً: سياسة حرية التجارة الخارجية:

ترتكز سياسة حرية التجارة على مبدأ حرية انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى دون قيود أو عراقيل، ويستند أنصار هذه السياسة على المبررات والحجج التالية:

- التقسيم الدولي للعمل: يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدول المتمتع بمزايا التقسيم الدولي للعمل، حيث يتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع السوق، فإذا كانت هناك حرية في التبادل، فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول، وبالتالي فمن الممكن أن يكون تقسيم العمل في هذه الحالة على نطاق دولي⁽¹⁾.

- تحقيق مصلحة المستهلك: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تحقيق مصلحة المستهلك من ناحيتين: الأولى تتم من خلال منحه حرية الاختيار بين بدائل السلع الوطنية والأجنبية، مما يعطي له الفرصة لتعظيم منافعه باختيار السلعة الأجود والأقل ثمناً، والثانية من خلال ما تحققه حرية التجارة من تخفيض للتكاليف المعيشية، ذلك أن الرسوم الجمركية تزيد العبء على المستهلك برفعها للأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، والعكس صحيح في حرية المبادلة⁽²⁾.

- صعوبة قيام الاحتكارات: يصعب في ظل حرية التجارة قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية، لأن الاحتكار الدولي والإقليمي لا يقوم إلا في ظل حماية التجارة الخارجية التي تحصن المنتجين ضد المنافسة الأجنبية، مما يسمح لهم برفع الأسعار في الداخل.

- المنافسة الدولية: حيث أن حرية التجارة تقوي المنافسة بين الدول الأمر الذي يشجع المنتجين على تحسين إنتاجهم وتجديد أدواتهم، وبالتالي العمل على زيادة الجودة في الإنتاج، فلو انعدمت المنافسة بالتخلي عن حرية المبادلة لتوقف المنتجون عن الابتكار والتجديد مما يلحق تأخراً في نمو الصناعة بالدولة⁽³⁾.

(1) عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، الدار الجامعية، لبنان، بدون سنة نشر، ص132.

(2) احمد بديع بليح، الإقتصاد الدولي، مدلولات ميزان المدفوعات المصرف-تطور الإقتصاد الدولي- نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، مصر، 1993، ص240.

(3) اشرف احمد العنلي، التجارة الدولية، شركة رؤية للطبع والنشر، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص99.

ثانياً: سياسة حماية التجارة الخارجية⁽¹⁾:

يقصد بها تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

ومن أهم الحجج التي يستند عليها أنصار الحماية التجارية ما يلي:

- **حجة تشجيع الصناعات الناشئة:** يرى أنصار الحماية أنه من الضروري قيام الدول بفرض واستعمال أدوات للحماية كالرسوم والتعريفات جمركية وغيرها على السلع الأجنبية حتى الصناعات الحديثة الناشئة من النمو ومنافسة الصناعات الأجنبية. وقد استند إلى هذه الحجة كل من "هاميلتون Hamilton" عندما نادى الصناعات الناشئة بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1791، و"ليست List" عندما نادى بحماية الصناعات الناشئة الألمانية في سنة 1841 خاصة في مراحلها الأولى. وتاريخياً قامت العديد من الاقتصاديات المتقدمة بتطوير نشاطاتها التصنيعية في ظل سياسة الحماية وفرض الحكومات للتعريفات الجمركية، فمثلاً في القرن التاسع عشر قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبصورة أقل ألمانيا وفرنسا بتطبيق رسوم جمركية مرتفعة على السلع المصنعة، كما قامت اليابان باستخدام الرقابة بصورة واسعة على وارداتها إلى غاية السبعينات من القرن العشرين.

- **حجة محاربة البطالة:** يرى أنصار الحماية أن زيادة التعريفات الجمركية على الواردات تحمي المؤسسات الناشئة وتؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، كما تساهم في بروز صناعات جديدة تستخدم المزيد من اليد العاملة.

- **الحماية بغرض تنويع الإنتاج:** يرى أنصار الحماية أن هذه الأخيرة ضرورية لأنها تؤدي إلى تنويع الإنتاج وحماية أمن الدولة في الداخل والخارج، مما يؤدي إلى تقليل اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تصريف منتجاتها والحصول على احتياجاتها، وبذلك فإن الحماية تقلل من التقلبات الاقتصادية.

- **حجة المنافسة غير العادلة:** إن المؤسسات الإنتاجية في مختلف الدول تخضع لقوانين مختلفة وبالتالي فإنه ليس من المنصف أن تتنافس هذه المؤسسات في السوق الدولية مع مؤسسات أجنبية تكون قوانينها مختلفة، فقد تستفيد مختصة في صناعة ما من دعم الدولة لها في حين لا تستفيد مؤسسة أخرى

⁽¹⁾ بونيهي مريم، آفاق تطبيق معايير إتفاقية بازل الثالثة وآثارها على تمويل التجارة الخارجية-تجارب بعض البنوك العربية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يحي فارس- المدينة، 2016-2017، ص65.

مختصة في الصناعة نفسها من دعم من طرف الدولة التي تنتمي إليها، وبالتالي فإن المنافسة هنا تكون غير عادلة.

- حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية: إن التعريفات الجمركية التي تفرضها الدولة على الواردات والتي تسبب خسائر مادية للمستثمرين الأجانب قد تؤدي إلى قيام المؤسسات الأجنبية المنافسة بفتح فروع لها في الداخل من أجل تفادي تلك الرسوم الجمركية، وبالتالي جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
- الحماية بغرض (الحصول على الإيرادات) تحسين الميزان التجاري: كثيرا ما تلجأ الدول إلى فرض الرسوم والتعريفات الجمركية كوسيلة للحصول على دخل من أجل تحسين الميزان التجاري، وهذه الحجة قد يكون لها وضع في حالة الدول التي يميل ميزانها التجاري في غير صالحها لفترات طويلة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل ومن مبحثه الأول تحديداً استخلصنا أن الأزمة المالية هي اضطرابات تصيب النظام المالي والأسواق المالية، تضعف قدرتها على العمل بكفاءة، وتؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها، وتتنوع هذه الأزمات إلى أزمة أسواق المال، أزمة العملة وسعر الصرف، أزمة المديونية الخارجية.

ولا تعد كل أزمة مستقلة عن الأخرى، بل هي كلها تتأثر وتؤثر على بعضها البعض من خلال مكوناتها الأساسية وأبعادها والبيئة المحيطة بها، كما استخلصنا من خلال هذا الفصل ما يلي:

▪ الأزمات المالية بمختلف مفاهيمها وتعريفها هي ظاهرة مثيرة للقلق.

▪ رغم تعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات المالية إلا أن هناك قاسماً مشتركاً بين العديد من

الأزمات المالية والمتمثل في التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهايار أسواق الأوراق المالية.

كما تطرقنا في هذا الفصل تحديداً مبحثه الثاني إلى التجارة الدولية حيث استخلصنا أن مصطلح التجارة الدولية "الخارجية" ظهر في بداية الأمر للتمييز بين المبادلات التجارية بين الدول والتجارة الداخلية أو المحلية، ثم تطور هذا المصطلح بتطور المبادلات التي أصبحت بين الدول تتعدى السلع "البضائع" إلى الخدمات وتدفقات رؤوس الأموال. ليصبح مفهوم التجارة الدولية هو مجموعة المبادلات أو انتقال رؤوس الأموال والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات، هذه السياسات التي تعج التجارة الدولية بالنظريات المفسرة لها تتعدد بتعدد الاقتصاديين من مذهب لآخر ومن أبرز النظريات التي تحدثنا عنها:

▪ نظرية النفقات المطلقة للمفكر الكلاسيكي آدم سميث، والتي ترجع أسباب قيام التجارة بين الدول إلى

اختلاف التكاليف المطلقة لإنتاج السلع بين الدول.

▪ نظرية القيم الدولية للمفكر جون ستيوارت ميل والتي تقوم على الفكرة الأساسية في أن نسبة التبادل

الدولي التي تسود في السوق الدولية تتفوق على الطلب المتبادل لكل من الدولتين.

▪ نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج لهكشر وأولين، ولغز لينتوف، وغيرها من النظريات التي

قمنا بالتطرق إليها في هذا الفصل.

الفصل الثاني

تأثير الأزمة المالية العالمية 2008

على التجارة الدولية في الجزائر

تمهيد:

تعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي منذ أغسطس 2007 من اعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد، وتأتي خطورة وعنف هذه الأزمة كونها (تمتاز بالشمولية والعالمية) أي أنها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محركا لنمو الاقتصاد العالمي، وذلك لان تجارتها الخارجية تمثل 10% من التجارة العالمية، إضافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكل ما لا يقل عن 60% من السيولة العالمية .

أثرت الأزمة المالية العالمية 2008 على معظم دول العالم ولكن هذا التأثير كان بشكل متفاوت من حيث حدة التأثير، والجزائر من بين الدول التي تأثرت بالأزمة، حيث أنها لم تتأثر بالأزمة في بداية انتشارها وذلك لعدم ارتباط قطاعها المصرفي بالعالمي بشكل وطيد، ولكنها تأثرت عندما انتقلت الأزمة من القطاع المصرفي إلى الحقيقي وذلك لارتباط اقتصادها بالعالمي من خلال التجارة الخارجية.

من خلال ما سبق سنتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وانتشار الأزمة المالية العالمية 2008 وكيفية انتقالها إلى الجزائر (من خلال تحليل بعض المعطيات خلال 2000-2017) وكذا تسليط الضوء على القنوات التجارية التي ساهمت في انتقال الأزمة من أمريكا إلى الجزائر. سنركز في التحليل على بعض عناصر التجارة الخارجية المتمثلة في سعر النفط، الصادرات.

المبحث الأول: لمحة عن الأزمة المالية العالمية 2008

تعتبر الأزمة المالية العالمية من اكبر الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي في كافة المناحي وتركت أثارا على الأفراد والمجتمعات والحكومات ولذا سنتناول في هذا المبحث نشأة وتطور الأزمة والأسباب التي ولدتها وكذا تداعياتها على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: نشأتها، ملامحها، مراحلها وأسبابها

الفرع الأول: نشأة وجذور الأزمة المالية العالمية 2008

بدأت الأزمة المالية في العالم في الولايات المتحدة الأمريكية إثر تقادم أزمة الرهونات العقاري، فبعد طفرة أو فقاعة الانترنت التي عصفت بالأسواق المالية في مطلع الألفية الجديدة عمت الفوائض المالية في المؤسسات المالية والأسواق المالية نتيجة سياسات مصرف الاحتياط الاتحادي أو البنك المركز للولايات المتحدة الأمريكية واحتارت هذه المؤسسات والأسواق في كيفية التصرف بتلك الفوائض وهي تحت ضغط المحللين الماليين والمساهمين لتقييم أدائهم، وقد لجأت المؤسسات إلى توسيع شبكة الإقرار المالي وخاصة في القطاع العقاري⁽¹⁾ وأقدم الأمريكيون أفرادا وشركات على شراء العقارات سواء للسكن أو لأغراض استثمارية طويلة الأجل أو للمضاربة، نتيجة هذه التسهيلات أصبحت تمنح قروضا بدون الإستناد بالضرورة إلى جدارة إنتمائية سليمة ومطمئنة في إطار ما يعرف بالرهون العقارية «Subprime» متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله ومعتمدة على ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية⁽²⁾.

يرى "رينتشارد ران" الخبير الاقتصادي بمعهد "كيتو" بواشنطن ومدير المركز الأوروبي للنمو الاقتصادي أن الأزمة تاريخيا أعمق مما نتصور، فهو يعتقد أن المشاكل بدأت منذ عام 1932 إبان إدارة الرئيس "روزفلت" عندما قرر توسيع الملكية الإسكانية باشتراك الحكومة في ذلك، وقام بإنشاء الجمعية الفدرالية للرهن العقاري الوطني المعروفة عموما باسم "فاني ماي" بغرض شراء الرهون العقارية من المصارف والتي احتكرت سوق العقار الأمريكية بشكل شبه مطلق بفعل العديد من الامتيازات التي منحت لها، وبعد خوصصتها من قبل الكونغرس بعد عامين أي في 1970 بتبني شركة أخرى وهي "فريدي ماك" لتكون المنافس لها وعلى مدى نصف القرن الماضي استمرت المؤسسات المالية باضطراد في منح قروض رهن عقاري، كما سمحت تلك

(1) زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية" البحث عن نموذج جديد"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 55-56، صيف خريف 2011، ص10.

(2) بديدة لشهب، الأزمة المالية العالمية "محاولة في الفهم والتجاوز"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52، خريف 2010، ص67.

المؤسسات لمعايير الإقراض بالهبوط لأدنى مستوياتها نظرا لوجود المؤسستين أي "فاني ماي" و"فريدي ماك" اللتين سوف تشتريان تلك الرهون لتحولهما إلى صناديق استثمارية مضمونة تعرض للجمهور كأصول مالية ممتازة ومنخفضة الخطر⁽¹⁾.

وكانت المفاجأة الكبرى فرغم أن هاتان الشركتان العملاقتان كانتا تغطيان 45% من القروض العقارية كضمان لها، وفقد توقف ما لا يقل عن 10 ملايين من الأمريكيين عن سداد ولم يقوموا بسداد الأقساط بمواعيدها بسبب ارتفاع أسعار الفائدة أو لعدم الملاءمة المالية وعدم وجود الضمانات الكافية وانخفاض قيم العقارات نتيجة لذلك، وبتغيير لعبة الدومينو، فقد أدى تهاوي قطعة واحدة من رصة الدومينو إلى انهيار كل القطع على الجميع، حيث قامت لبنوك باتخاذ الإجراءات باستعادة المساكن من مشتريها بسبب تعثرهم، وقد تفاقمت ظاهرة عدم السداد وإجراءات استعادة المساكن حيث وصلت نسبة الاسترداد في بعض الأماكن "كليفلاند على سبيل المثال" إلى 10% من عدد الملاك في هذه المنطقة، ونتيجة لذلك انخفضت أسعار المنازل بشكل كبير بعدما كانت في تزايد مستمر⁽²⁾.

جدير بالذكر أن نشأة الأزمة كما يراها الإعلام الغربي يمكن تصويرها في ثلاث مراحل: ⁽³⁾

أولاً: المرحلة الأولى: وقد بدأت منذ صيف 2007 عندما انكشف عجز مئات الآلاف من الأسر الأمريكية عن سداد ديونها لبنوك المقرضة، معرضة بذلك ما تملكه من العقارات المرهونة للمصادرة والذي جعل هذا الإعسار يتحول إلى أزمة حقيقية هو أن قيمة العقارات المرهونة قد شهدت انخفاضا غير متوقع بعد فترة من الارتفاع الطبيعي الذي استحق تسمية "فقاعة العقارات والمسكن"، وحيث أن تلك القروض كانت قد دخلت في عمليات مالية تركيبية أحسن تسويقها مهندسو المالية وخبراء وكالات التصنيف رغم كونها تعتبر ديونا دون الممتازة، تعرضت الأصول التي تتضمنها والتي قد أصبحت تشكل دعامة بحسابات مؤسسات مالية أخرى إلى هبوط كبير في قيمتها ونتج عن ذلك انتقال حالة الإعسار من المؤسسات المالية المقرضة إلى المؤسسات التي أصبحت صاحبة تلك الأصول في عملية تحيل معقدة عكست خطورة ظاهرة بيع الدين.

ثانياً: المرحلة الثانية: وفيها تحول إعسار المؤسسات المالية المقرضة إلى عامل إفلاس للمؤسسات المتعاملة معها والمستثمرة فيها أو المؤمنة لها، وفي سبتمبر 2008 تجلت خطورة الموضع بإفلاس واحد من

⁽¹⁾ نور الدين جوادي، مقارنة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، يوم دراسي حول الأزمة العالمية الراهنة مفهومها أسبابه وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 3 فيفري 2009، ص ص 01-02.

⁽²⁾ عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 256.

⁽³⁾ شكيب بن جديرة الطلبي، قراءات في الأزمة المعاصرة بين التبرير والتضليل، دار المتوسط الجديدة، الجمهورية التونسية، 2012، ص ص 15-17.

أكبر بنوك الأعمال الأمريكية وهو "ليمان براذرز" وكان هذا سببا في فزع كامل عم أكبر المؤسسات المالية المتعاملة مع المؤسسات المفلسة فتهافت عمالقة "وول ستريت" كقصور من الرمال، وسرعان ما انتقلت الرجة العظمى إلى أوروبا إلى أوروبا بعد أن وجدت مؤسسات مالية وشركات كبرى مثل "باري بار وسوسيتيه جنيرال" نفسها في وضع الدائن الذي فقد الأمل في استخلاص دينه، وهو ما حصل لجميع الدائنين الفرنسيين لبنك "ليمان براذرز"، حيث فقدوا أربعة مليارات دولار في لمح البصر.

ثالثا: المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي شهدت تحول الأزمة إلى أزمة إقتصادية خانقة بدأت تسري إلى سائر البلدان والمؤسسات المالية العملاقة بشدة قد خيل للبعض أنها متناسبة طردا مع ارتباطها مع الاقتصاد الأمريكي.

الفرع الثاني: ملامح الأزمة وأهم مراحلها

أولا- الملامح الرئيسية للأزمة⁽¹⁾:

ظهرت العديد من الملامح التي نبأت بحدوث الأزمة والتي نوردتها فيما يلي:

- قيام البنوك والمؤسسات المالية بإقراض شركات العقارات والمقاولات، حيث بلغت القروض 700مليار دولار.
- تغيرت السوق الأمريكية نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وعجز المدينين لسداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى لانخفاض أسعار المنازل.
- انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي نتيجة لضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد.
- بيع مؤسسة "واشنطن ميوتشوال" للخدمات المصرفية وبنك "ميريل لينش" احد البنوك الاستثمارية الكبرى.
- إعلان إفلاس بنك "ليمان براذرز"، وتأميم الجزء الأكبر من شركة "أي آي جي" اكبر شركة تأمين في العالم.
- انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية .
- قيام بنك "لويدز" بشراء بنك "اتش بي أو أس" في بريطانيا.

(1) محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: جذورها، أسبابها وتبعاتها الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، المنعقد خلال الفترة 13-14 مارس 2009، جامعة جنان طرابلس، لبنان، ص12.

- تسريح عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أمريكا وبريطانيا.
- انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- سلسلة من الاندماجات في السوق الأمريكية لمواجهة الأزمة المالية.

ثانيا- المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية 2008:

- نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية عام 2007 بسوق الرهن العقاري الأمريكي لتتحول إلى أزمة مالية وإقتصادية عالمية مع نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009 بالنظر لارتباط معظم اقتصاديات دول العالم بالإقتصاد الأمريكي⁽¹⁾:
- فيفري 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
 - أوت 2007: البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.
 - أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصاريف كبرى أعلنت انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
 - جانفي 2008: البنك المركزي "الاحتياطي الاتحادي الأمريكي" خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة.
 - فيفري 2008: الحكومة البريطانية أمتت بنك "تورذرن روك".
 - مارس 2008: تضافر جهود المصاريف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.
 - مارس 2008: "حي بي مورغان تشبز" أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
 - سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

(1) الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد العربي والإسلامي، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، مارس 2009، صص 09-11.

- 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصاريف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش".
- 16 سبتمبر 2008: (1) الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية تؤمنان أكبر مجموعة تأمين في العالم أيه أي جي المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل إمتلاك 79.9% من رأسمالها.
- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية توصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، تكثف المصاريف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني لويد تي إس بي يشتري منافسة إنش بي أو اس المهدد بالإفلاس من السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.
- 26 سبتمبر 2008: (2) انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورجان" منافسة "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية
- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وفي بريطانيا يجري تأمين بنك "برادفورد وبنجلبي".
- 29 سبتمبر 2008: يرفض مجلس النواب الأمريكي خطة الإنقاذ وبورصة وول ستريت تنهار، كما تراجعت البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى، وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها، وقبل رفض الخطة، أعلن بنك "سي تي

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 261-262.

(2) محمود صميدعي وآخرون، الأزمات المالية والعالمية والآفاق المستقبلية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، الجزء الثالث، 2011، ص 377.

جروب" الأمريكي أنه يشتري منافسة "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية، وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10%.

الفرع الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم الأسباب المباشرة والغير مباشرة للأزمة المالية العالمية:

1- الانخفاض طويل الأجل لأسعار الفائدة الربوية (2001-2006): لجأ المصرف الفدرالي الأمريكي

في سياق تعاملاته إلى اعتماد سياسة نقدية، أساسها خفض (أسعار الفائدة الربوية) حتى لامست عتبة 1 المائة تشجيعها للإقراض، وأملا في إنعاش الاقتصاد لتتجاوز حالة ضعف الطلب الكلي، فقد تم مثلا تخفيض مؤشر (أسعار فائدة الإقراض الربوية) بين المصارف أكثر من 10 مرات خلال عام 2001 وحده، وهو ما أدى إلى زيادة مستويات الطلب على مختلف أنواع القروض.

ونتيجة لذلك خفض طويل الأجل لأسعار الفائدة الربوية، ولتراجع عائد الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع المعلوماتية، بدأ السلوك الاستثماري الأمريكي في ميل حاد تجاه قطاع الإسكان.

2- انفجار الديون والمضاربة:

إن الانفجار السريع للديون في الاقتصاد الأمريكي، أكثر من التوسع في الأنشطة الاقتصادية الذي وصفه بشكل مثير كل من "ماغدوف" و"سويزي" في كتابهما "الركود والانفجار المالي"، ومع ذلك تبين أن ما تم ملاحظته كان يمثل وضعاً حاداً منذ بداية الثمانينات إلى منتصفها، حيث كان نذير مبكراً موجة ضخمة غير مسبوقة لارتفاع الديون في الاقتصاد، وإلى جانب انفجار الديون شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً استثنائياً في التمويل والمضاربة المالية.

3- الفقاعة العقارية:

وفقاً لأبسط أجديات علم الاقتصاد (قانون الطلب والعرض)، بفعل خفض أسعار الفائدة الربوية للفترة ما بين عامي 2001 إلى 2006، وإقبال الأمريكيين عن الاستثمار في قطاع العقارات بدل قطاعات التكنولوجيا وغيرها، وارتفاع الطلب الكلي على المساكن حدثت ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار المنازل، حتى بلغت نسبتها عتبة 100 بالمائة مشكلة ما يعرف (بالفقاعة العقارية).

تنتج الفقاعة عادة من شعور المشترين أو المراهقين في هذه الأسواق سوف تضل ترتفع، وبالتالي سيكون هناك شخص آخر يشتري العقار بسعر أعلى من السعر الحالي، وبذلك يحقق هذا المراهن ربحا وهكذا يظل هذا الوهم يغذي الأسعار حتى تنفجر الفقاعة⁽¹⁾.

4- التفريط في أسس الائتمان⁽²⁾: لقد أدت التدفقات الهائلة لرؤوس الأموال إلى البنوك الأمريكية منذ ثمانيات القرن العشرين إلى سيولة مفرطة على مستوى هذه البنوك مما أدى إلى التوسع في منح القروض ويظهر حالات عدم القدرة على سداد هذه القروض انخفضت السيولة.

إن التوسع في منح القروض لم يكن بحسن نية، فقد كان ما يحصل عليه أصحاب الإدارة العليا من مدخول الأرباح المحصلة من طرف البنوك على المدى القصير بغض النظر عن ما يتحمله المساهمين في المدى الطويل، كما ساهمت وكالات تقييم الجدارة الائتمانية في إهمال البنوك للأسس السلمية للائتمان من خلال عدم التزامها بالقواعد السلمية للتقييم، فدور هذه الوكالات هو تقييم الجدارة الائتمانية وبانتشار الفساد والرشوة في العديد من هذه الوكالات في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية أصبح تقييمها للجدارة الائتمانية للبنوك (استثمارية وتجارية، شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات التمويل العقاري) أي القطاع المالي ككل لا يعبر عن التحقيق.

5- الإفراط في منح الائتمان: لقد عرفت القروض الممنوحة لذوي الملاحة الضعيفة في أمريكا خلال السنوات الأخيرة حيث كانت تمنح لأفراد دول اشتراط مركز مالي قوي ويتميزون بنسبة الدين إلى الدخل تفوق 55% أو الذين يملكون نسبة مبلغ القرض إلى قيمة الثروة تتعدى 85%، إن انخفاض سعر الفائدة بقرار من البنك المركزي بعد أزمة بورصة القيم التي تعرف بفقاعة الانترنت 2001 دفع العائلات الأمريكية لمزيد من الاقتراض.

في صيف 2007 بلغت نسبة التأخر في التسديد 16% من هذه العقود، كما أن التوسع في الائتمان أدى إلى زيادة عبئ مديونية العائلات مع تدهور في الادخار، كما ارتفع عدد المنازل المستردة من قبل أصحابها والمحجوز عليها فقد بلغ 1,3 مليون منزل عام 2007 بزيادة قدرها 79% مقارنة بـ 2006 هذا سبب انفجار أزمة السيولة.

(1) عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية -دراسة قياسية لتكتل الناftا للفترة (1980-2012)-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص ص 49-50.

(2) ليلي عشوب، الأزمة المالية العالمية وإمكانية حلها من خلال البنوك اللاربوية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تبسة، 2010-2011، ص ص 14-15.

6- التوريق "التسنيذ":⁽¹⁾ تعد عملية توريق الديون العقارية من الأسباب الرئيسية الأخرى التي أدت إلى تفاقم الأزمة، وذلك من خلال تجميع الديون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها عن طريق الأسواق المالية العالمية. مما ولد زيادة في عمليات بيع الديون الرديئة ودفع إلى انخفاض قيمة هذه السندات المغطاة بأصول عقارية داخل السوق الأمريكية إلى أكثر من 70% من قيمتها الاسمية.

7- انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية: يعد انخفاض مستوى الرقابة التي تفرضها الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي و وزارة المالية من بين الأسباب المهمة في حدوث الأزمة المالية فضلا عن عدم الالتزام بمقررات لجنة بازل 1 وبازل 2 وتطبيق معاييرها على هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية.

8-الربا⁽²⁾:

لقد ارتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها. وتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين في سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم، وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر المسيء لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصرتهم والتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية "العالمية".

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات العالم

فيما يلي سنستعرض تداعيات الأزمة على كل من الاقتصاد الأمريكي، الأوروبي، العالمي والدول النامية.

الفرع الأول: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي⁽³⁾

لقد زادت هذه الأزمة من معانات الاقتصاد الأمريكي ويمكن تلخيص أهم تداعياتها فيما يلي:

- تفاقم عجز الميزانية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008 بما يعادل 2,9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

(1) ليعل فطيمة، إنعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، 2017، ص25.

(2) سامر مظهر قنطقجي، ظوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2008، ص32.

(3) ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

- ارتفاع حجم المديونية إلى 32 تريليون دولار أمريكي منها حوالي 9,2 تريليون دولار ديون الأفراد المتعلقة بالقروض العقارية .

- زيادة تباطؤ معدلات النمو منذ شهر جانفي 2008.

- ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 4.5% وارتفاع معدل البطالة إلى 5.1%، حيث وصل عدد الذين فقدوا وظائفهم منذ أزمة الرهن العقاري إلى غاية شهر ماي 2008 حوالي نصف مليون شخص.

- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو ادني مستوى له منذ التسعينات، كما تجاوزت قيمة اليورو حاجز الدولار والنصف منذ صدور اليورو.

- إفلاس عدد من البنوك والمؤسسات الأمريكية وتأميم وشراء البعض منها.

- تراجع في تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50%، حيث أن هذه التدفقات أصبحت كافية فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي.

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي⁽¹⁾

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي إن الأزمة المالية التي مست الاقتصاد الأمريكي ستطول اقتصاد جميع دول العالم بنسب متفاوتة، ولقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة بوضوح خلال الربع الأخير من سنة 2008، وتمثلت أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي فيما يلي:

- إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين، وفي منتصف 2009 تم غلق ما يقارب 110 بنك بأصول تقدر بحوالي 850 مليار دولار.

- أدت هذه الأزمة إلى عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، حيث تراجعت القيم السوقية لثمانية مؤسسات عالمية بحوالي 574 مليار دولار، مما دفع الكثير من المستثمرين عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالية.

- انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية من 1,4% سنة 2008 إلى 0,3% للسداسي الأول من سنة 2009 .

- تراجع أسعار النفط لدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى مادون 55 دولار للبرميل.

(1) ساعد مرابط، مرجع سابق، ص ص، 14-15.

- بالنسبة للدول الأوروبية فقد انخفضت أسعار العقارات فيها أيضا، كما أطلقت العديد من الشركات الكبرى إشارات تحذيرية عن تأثير الأزمة الأمريكية عليها، وتكدت الكثير من الشركات الأوروبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة، مثل شركة "BMW" لصناعة السيارات التي لحقت بها خسائر قدرت بـ 236 مليون دولار، أما في الدول الآسيوية مثل الهند والصين، فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة بهذه الدول من أن تأثير الأزمة كان ضئيلا، إلا أن الواقع ينفي ذلك، وتأثير الأزمة سيكون واضحا، لا ننسى أن الصين تصدر ما نسبته 21% من صادراتها الإجمالية نحو الو.م.أ، وفيما يخص اليابان فقد شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي وعدم استقرار في أسعار الأوراق المالية، مما دفع بالبنك المركزي للإبقاء على سعر الفائدة في حدود 0,5%، كما تراجعت صادرات الشركات نتيجة انخفاض قيمة الدولار، وانخفض الإنتاج الصناعي بمعدل 3,1%.

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الدول النامية⁽¹⁾

ويمكن تلخيص تداعيات الأزمة المالية على البلدان النامية على النحو التالي:

- انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية، لاسيما تلك المصدرة للمواد الخام، نتيجة انخفاض الطلب العالمي، وهو ما سينعكس على موازنات الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريعها التنموية وعلى استمرارها في دعم الغذاء لسكانها.
- وجود مخاوف من أن تؤثر الأزمة على المساعدات التي تتلقاها الدول الفقيرة من الدول الصناعية وهو ما يمكن أن يزيد عدد الفقراء ويعمق مستويات الفقر في الدول النامية.
- تراجع تحويلات العاملين إلى الدول النامية، ذلك أن هذه التحويلات أصبحت احد مصادر التمويل الخارجي في الدول النامية.
- خسائر الصناديق السيادية التابعة للدول النامية العاملة على مستوى الأسواق المالية للدول الصناعية المعنية بالأزمة.
- احتمال تقلص الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ومنح القروض مما يعيق من قدرتها على التنمية.

(1) بن موسى كمال، بن ساعد عبد الرحمان، الأزمة المالية العالمية الراهنة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 2011/15، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، سنة 2011.

المطلب الثالث: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008

توجد أربع قنوات رئيسية تنتقل من خلالها الأزمة المالية من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، ومن نشاط اقتصادي إلى باقي الأنشطة الأخرى، ومن دولة ما إلى باقي الدول، وهي تتمثل في:

أ- قناة الأسواق المالية:

نظرا لتربط الأسواق المالية ووجود استثمارات متبادلة بين الدول وانحصار القيود التجارية، فان الأسواق المالية تتأثر في حركتها ببعضها البعض.

فحدوث أزمة مالية في دولة ما وانهيار سوقها المالي يؤثر على الأسواق المالية لدول أخرى، وذلك نتيجة قيام المستثمرين بإعادة هيكلة محافظهم الاستثمارية، سواء من خلال سحب استثماراتهم من الأسواق المالية الأخرى لكل لا تنالها الخسائر التي نالتها في هذه الدولة، أو لإعادة توظيفها في تغطية تلك الخسائر.

كما تلعب التوقعات في هذا المجال دورها في زعزعة استقرار الأسواق المالية في الدول الأخرى، فحتى الأسواق المالية غير المنفتحة على الاستثمارات الأجنبية، والتي لا يتعامل فيها مستثمرون يملكون استثمارات في الدول التي وقعت فيها الأزمة، نجد هناك نوع من المحاكاة بين سلوك المستثمر المحلي وسلوك المستثمر في تلك الأسواق، وهو ما يتجسد من خلال حالة التشاؤم التي تسود المستثمر المحلي، والتي تدفع به إلى سحب استثماراته وهو ما يؤدي إلى انهيار هذه الأسواق.

ب- قناة أسعار الصرف الأجنبي:

بعد انهيار نظام "بروتن وودز" سنة 1971، اختارت الدول بين تعويم أو إدارة أو تثبيت عملتها مقابل عملة أو سلة من العملات الدولية الرئيسية، وقد لجأت الدول المتقدمة بعد فترة من التعويم الحر إلى التعويم المدار الذي يسمح للسلطات النقدية في هذه الدول بالتدخل المحدود لمنع حدوث تغيرات كثيرة في أسعار صرف عملتها، في المقابل قامت اغلب الدول النامية بتثبيت عملتها بالدولار الأمريكي، وهو ما يجعل مستويات التضخم وأسعار الفائدة فيها مرتبطة بتلك السائدة في الاقتصاد الأمريكي .

وكنتيجة للتوسع في الإصدار النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، تراجع الدولار الأمريكي مقابل العملات العالمية الرئيسية، وهو ما يعني خسارة نقدية للاستثمارات المالية بالدولار تمتد بنفس النسبة إلى الدول التي تثبت قيمة عملتها المحلية بالدولار، وهو ما يدفع المستثمرين إلى سحب استثماراتهم من هذه الدول باتجاه الدول ذات العملات المعومة.

ج- قناة أسعار السلع والخدمات:

إن تضاعف حجم التجارة الدولية ساهم في نقل آثار الأزمة المالية من دولة إلى دولة أخرى، فنتيجة الأزمة ينخفض الاستهلاك العام والخاص، مما يؤدي إلى تراجع أسعار السلع، فتلجأ الشركات إلى خفض إنتاجها فيقل الطلب على المواد الأولية، وحيث أن تصدير هذه المواد الأولية يعد احد أهم مصادر الموارد المالية لبعض الدول وبالأخص النامية، فتن هذا يؤدي إلى تأثرها هي الأخرى جراء الأزمة .

كما أن الأزمة تؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على السياحة مما يعني تقلص عائدات هذا القطاع، وهو ما يؤثر على حركة النقل البحري والجوي، فتتخفف عائداتها هي الأخرى، مع ما لهذا القطاع من أهمية للعديد من الدول مثل مصر، تونس، المغرب.

د- قناة التدفقات المالية من الخارج:

وإجمالاً فإن التدفقات المالية الآتية من الخارج تتكون من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المعونات الأجنبية، تحويلات المغتربين.

فبالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي سعت مختلف الدول إلى استقطابها من خلال توفير المناخ الملائم، وذلك لما لها من أهمية في نقل التكنولوجيا وتغطية الفجوة بين الادخار المحلي واحتياجات التنمية، فإن هذه الاستثمارات تشهد انخفاً شديداً خلال فترة الأزمة وذلك كنتيجة لإحجام المستثمرين على القيام باستثمارات جديدة وسحب استثماراتهم خشية أن تمنى بخسائر مماثلة لتلك التي تتسبب فيها الأزمة في أسواق أخرى، كما يلاحظ التدفق العكسي لهذه الاستثمارات باتجاه بلدانها الأصلية وهو ما يكون له الأثر البالغ على الدول المستقلة.

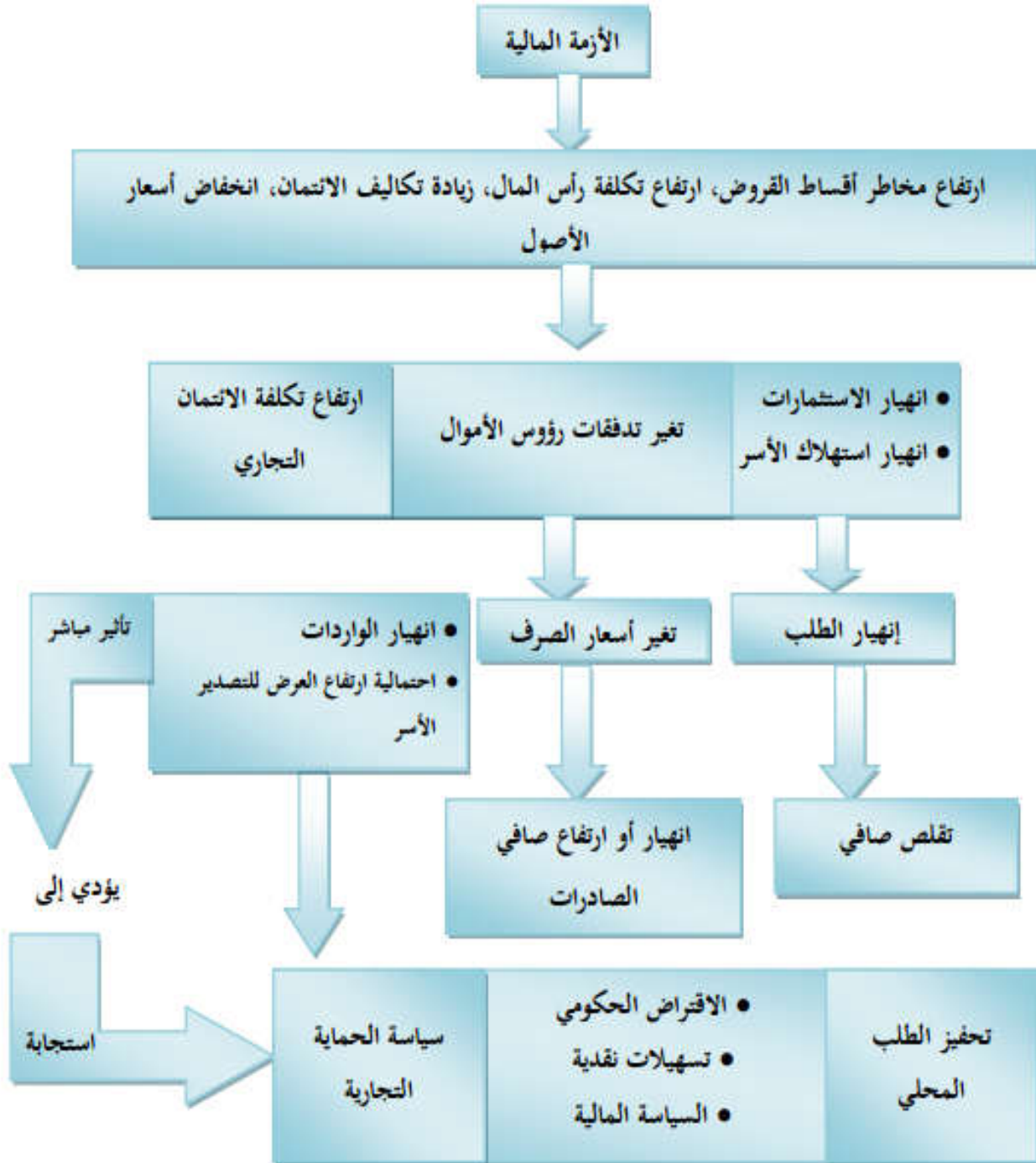
أما عن المعونات الأجنبية فتشهد تقلصاً ملحوظاً خلال الأزمة نتيجة الركود المصاحب عادة للأزمة، فتتشغل الدول بحل مشاكلها الداخلية وتذعن للضغوط الراضية لتقديم هذه المعونات، وهو ما يكون له الأثر البالغ على الدول النامية المعتمدة عليها⁽¹⁾.

(1) فارس بن ررق، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، 2012-2013، ص ص 41-43.

المطلب الرابع: كيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية

فيما يلي سنشرح الآليات الرئيسية التي تنتقل من خلالها الأزمة مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02): الآليات الرئيسية لكيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية



المصدر: رحيمة بوضيبي صالح، تداعيات الأزمة العالمية على إقتصاديات الدول النامية عبر معبر الإقليمية الجديدة منذ 2007 دراسة حالة الجزائر والمكسيك، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص78.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ما يلي:

- التأثير على الاستثمارات: لما تحدث الأزمة البنوك تتوقف عن توفير السيولة للمؤسسات سواء استخدمتها في أنشطة الاستثمار أو الاستغلال مما يؤثر سلبا على الإنتاج، وبالتالي يؤثر سلبا على الواردات في المواد الأولية ومصادر الطاقة التي يحتاجها نشاط المؤسسات.

- التأثير على الاستهلاك: بما أن في الاقتصاديات الرأسمالية يعتمد استهلاك الأسر على الحصول على القروض الاستهلاكية في البنوك، فان تراجع البنوك عن منح أو توفير هذا النوع من القروض للأسر بفعل الأزمة المالية يؤثر سلبا على استهلاك الأسر، وبالتالي يتراجع الطلب الإجمالي يتراجع الطلب الإجمالي على السلع سواء كانت محلية أو أجنبية وهذا ما يؤثر سلبا على الواردات من السلع الأجنبية.

- التأثير على تدفقات رؤوس الأموال: تؤدي الأزمات المالية إلى ارتفاع المخاطر المالية والاقتصادية في منطقة وقوع الأزمة مما يؤثر على حجم رؤوس الأموال التي تدفق عليها سواء الاستثمار المباشر أو الغير مباشر، وهو ما يؤثر سلبا على سعر الصرف أي يحدث الانخفاض في هذا الأخير مما يجعل السلع الأجنبية مرتفعة السعر في الداخل (تناقص الواردات)، وهو ما يترجم تراجع صادرات البلدان الأخرى لهذا البلد، لكن في المقابل قد يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار سلع وخدمات بلد اندلاع الأزمة مما يجعلها أكثر جاذبية في الأسواق الخارجية (زيادة صادرات البلد)، وبالتالي زيادة واردات البلدان الأخرى، لكن البلدان الأخرى غالبا تلجا بدورها لخفض سعر الصرف وزيادة القيود الجمركية للحد من وارداتها وزيادة صادراتها وهو ما يعني أن الأزمات المالية غالبا ما تشعل حروب تجارية بين البلدان من خلال خفض سعر الصرف وزيادة القيود الجمركية.

- ارتفاع تكلفة الائتمان: تؤدي الأزمات المالية إلى ارتفاع المخاطر المالية للمؤسسات والأشخاص مما يدفع المؤسسات البنكية إلى رفع أسعار الفائدة فيتراجع الطلب على القروض وبالتالي يتراجع الاستثمار والاستهلاك، وهذا كله يؤثر سلبا على واردات بلد حدوث الأزمة لكن الأزمة تنتشر للبلدان الأخرى بسبب تراجع صادراتها إلى بلد وقوع الأزمة.

- وبالتالي انتقال العدوى من قطاع حقيقي في الدولة A إلى قطاع حقيقي في الدولة B تنتشر من خلال الارتباط الحقيقي المباشر من خلال التجارة في السلع والخدمات في كلا الدولتان، فإذا كانت الدولتان تتبعان نظام الصرف الثابت، وقد أصيبت الدولة A بصدمة حقيقية دفعته لتخفيض سعر الصرف ليكون عند مستوى أقل من المرغوب فيه، وهذا التخفيض قد يكون تلقائي نتيجة لعمليات المضاربة، ومع وجود المنافسة

بين كلا الدولتين A و B فان الدولة B تقوم بخفض قيمة العملة للتمتع بوضع تنافسي أفضل مع الدولة A، التي انخفض معدل الصرف بها فتمتعت بمزايا تنافسية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الخارجية في

الجزائر خلال 2000-2017

إن الجزائر لم تكن بعيدة عن الأزمة المالية العالمية رغم اندلاعها في الو.م.أ وهذا بفعل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي وعبور الأزمات بمختلف أنواعها عبر مختلف القنوات التي تربط الجزائر بالخارج ولذا سنحاول التطرق لكيفية انتقال الأزمة للجزائر عبر أهم قناة وهي التجارة الخارجية.

المطلب الأول: كيفية انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 للتجارة الخارجية

نظرا لاعتماد الجزائر على المبادلات بشكل كبير من خلال تصدير المحروقات واستيراد معظم احتياجاتها فان ذلك شكل القناة الرئيسية التي عبرت الأزمة من خلالها إلى الجزائر وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال تحليل عرض لمحة عن التجارة الجزائرية خلال الأزمة وكيفية انتقالها.

الفرع الأول: لمحة عن التجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2007-2008:⁽²⁾

كشفت الحصيلة الإجمالية لمصالح الجمارك لسنة 2008 عن تطور كبير ومقلق للواردات الجزائرية، بينما انكمشت العائدات بفعل انخفاض أسعار المحروقات، فقد مثلت قيمة استيراد مختلف المواد والمنتجات باتجاه الجزائر أكثر من نصف عائدات الجزائر، باقترابها من 40 مليار دولار، مقابل قيمة صادرات قدرت بـ 78,2 مليار دولار.

استنادا إلى الحصيلة السنوية للمبادلات التجارية الجزائرية التي تصدر عن المركز الوطني للإحصاء والإعلام التابع لمصالح الجمارك فإن قيمة العائدات الجزائرية بلغت خلال السنة الماضية 78,233 مليار دولار مقابل 60,163 مليار دولار خلال 2007 بنسبة زيادة بلغت 30.04%، بالمقابل، سجلت الواردات الجزائرية نسبة نمو معتبرة نتيجة الارتفاع أغلب المواد والمنتجات الصناعية والزراعية ومواد التجهيز والمواد الغذائية خاصة خلال السداسي الأول خلال سنة 2007.

⁽¹⁾ كرامة مروى، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإقتصاديات العربية -دراسة حالة بعض الدول العربية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 21.

⁽²⁾ وزارة التجارة، إحصائيات حول التجارة الخارجية 2008 على الرابط:

في نفس السياق، تكشف الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية عن تسجيل فائض في الميزان التجاري يصل إلى 39,077 مليار دولار خلال 2008 بنسبة زيادة تقدر 12,20%، إلا أن الملاحظة أن نسبة تغطية الصادرات بالواردات عرفت انكماشاً بالنظر لعالمي ارتفاع الواردات وتراجع قيمة الصادرات، حيث تقترب من 200% مقابل 128% خلال 2007.

وتبقى الجزائر رهينة السوق الدولية، وتعاني من تبعية كبيرة، وهو ما يكشف عنه الارتفاع القياسي لواردها من المواد الغذائية التي قدرت بـ 716,7 مليار دولار، مقابل 4,959 مليار دولار خلال سنة 2007، بنسبة زيادة بلغت 55,75% ويأتي استيراد الحبوب على رأس القائمة، حيث اقتنت الجزائر بما يقدر 3,967 مليار دولار، مقابل 1,977 دولار عام 2007، أي بزيادة بلغت 100,61%، أما الحليب فقد بلغت قيمة الواردات 1,295 مليار دولار، مقابل 1,063 مليار دولار عام 2007، بزيادة بلغت 21,72%، فيما بلغت فاتورة استيراد السكر 438,6 مليون دولار مقابل 428,4 مليون دولار سنة 2007.

من جانب آخر، قامت الجزائر باستيراد أكثر من 1,85 مليار دولار من الأدوية، مقابل 1,44 مليار دولار سنة 2007، بنسبة نمو بلغت 27,86% بينما بلغت قيمة الواردات الخاصة بـ 13,19 مليار دولار، مقابل 8,68 مليار دولار أما واردات المواد الموجهة لأدوات الإنتاج فقد بلغت 11,83 مليار دولار بالمقابل ظلت الصادرات خارج المحروقات جد هامشية بنسبة 2,42% ما قيمته 1,89 مليار دولار، فيلاحظ من خلال الإحصائيات المقدمة تصدر الولايات المتحدة لقائمة أهم الدول الشريكة بـ 20,862 مليار دولار، مبادلات منها 64,18 مليار دولار صادرات جزائرية، بنسبة تقدر بـ 84,23% من إجمالي الصادرات الجزائرية وقد سجل تراجع فرنسي أمام إيطاليا التي بلغت مبادلاتها من الجزائر بـ 16,24 مليار دولار مقابل 12,88 مليار دولار لفرنسا وتبقى فرنسا أهم ممول للجزائر بـ 6,46 مليار دولار، مقابل 4,34 مليار دولار لإيطاليا و 3,98 مليار دولار للصين.

الفرع الثاني: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 للجزائر⁽¹⁾

بالنسبة لقنوات انتقال الأزمة إلى الجزائر فهي ترجع إلى درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من الجانب المالي والتجاري، والتي يمكن إن نتطرق لها في العناصر التالية:

- اعتماد جانب إيرادات الميزانية على الجباية البترولية.

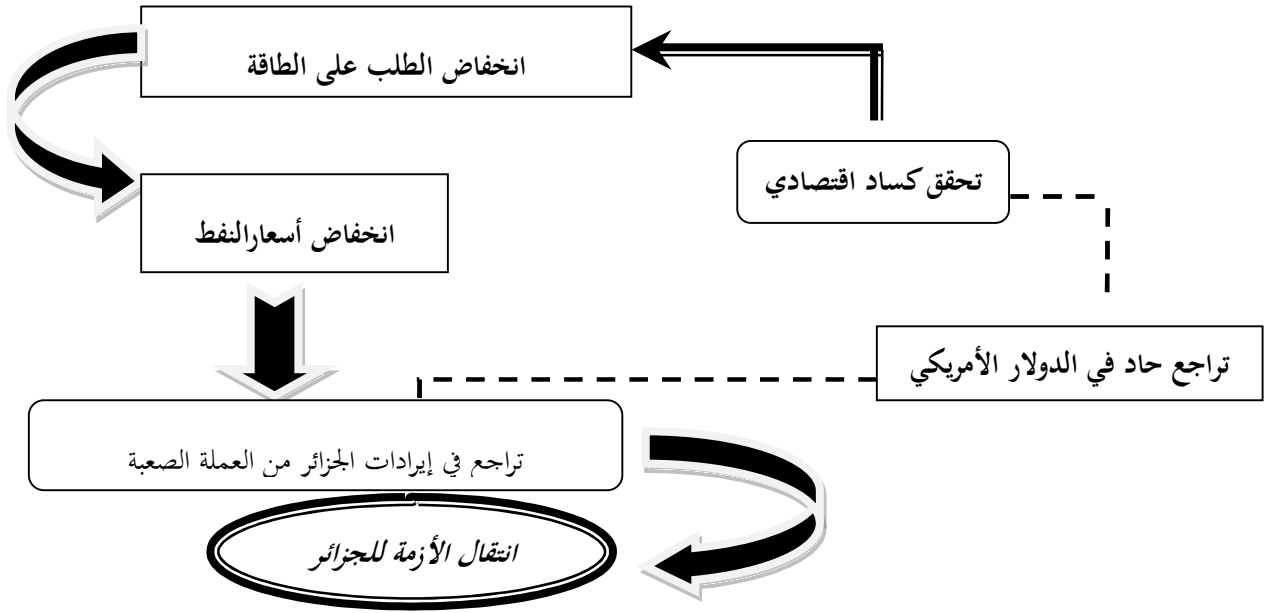
(1) النوني جيلالي، تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات والواردات)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، ص ص 192-193.

- التأثير الأكبر سيكون عن طريق أسعار النفط العالمية، حيث تعتمد الصادرات الجزائرية بشكل كبير على المحروقات حيث تصل 97%.
- عدم ميل التبادل التجاري في صالح الجزائر، لأن أغلبية واردات الجزائر بالا وروفي حين إن اغلب صادراتها بالدولار، وهذا في ظل تدهور الدولار.
- تآكل احتياطات الصرف الموظفة بالدولار في حال استمرار انخفاض سعر صرف الدولار وخاصة إن الجزائر تستثمر جزء منها في سندات الخزينة الأمريكية.
- إن عودة ارتفاع الأسعار النفط العالمية خلال العام 2009، لم يكن ناتجا عن الطلب على الطاقة، وإنما نتج عن سياسة منظمة الأوبك في تخفيض الإنتاج وبالتالي فإن الكميات المصدرة شهدت انخفاضا محسوسا مما اثر على العائدات المالية لدول المنظمة كالجزائر.
- تراجع التحويلات المالية من الخارج إلى الجزائر وتأثر النشاط السياحي بالأزمة.
- إن التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2008، والذي استمر خلال 2009، سوف يؤثر سلبا على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لان نمو الاقتصاد العالمي يعد أهم العوامل المؤثرة على توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما إن التراجع الحاد في الأسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط والغاز من شأنه إن يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى هذا القطاع الذي يعتبر القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

ولكن هذا لا يعني أن هناك عوامل لها اثر ايجابي على مواجهة الاقتصاد الجزائري للآزمة هي:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر
 - عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها
 - انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات التي تمكنت الجزائر من تحقيق تحكم جيد في إيراداتها بفضل صندوق ضبط الإيرادات، و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي على الأقل في المدة القصيرة والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
 - اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجي يقل كثيرا عن أسعار السوق (37 دولار)، وهذا ما يجنيها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول والشكل التالي يوضح كيفية انتقال الأزمة إلى الجزائر.
- والشكل التالي يوضح طريقة انتقال الأزمة العالمية 2008 إلى الجزائر:

شكل رقم (03-02) توضيح طريقة انتقال الأزمة العالمية 2008 إلى الجزائر.



المصدر: زايدي عبد السلام، مقران يزيد، الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر 05-06 ماي 2009.

- من خلال الشكل يتضح لنا أن انتقال الأزمة للجزائر مرتبط أساساً بتغيرات أسعار البترول جراء هذه الأزمة.

المطلب الثاني: تحليل آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الخارجية للجزائر

لم تكن الجزائر بعيدة عن تبعات الأزمة المالية وخاصة في القطاع التجاري بشقيه الصادرات والواردات خاصة وأنها تعتمد على تصدير النفط بشكل كلي، واستيراد معظم احتياجاتها، وهذا ما سنبينه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تحليل آثار الأزمة المالية على الصادرات

رغم أن الصادرات الجزائرية تتكون من المحروقات، إلى أن الجزائر تحاول تدعيم الصادرات خارج المحروقات في السلع والخدمات ولذا سنحاول التعرف على آثار الأزمة على هاذين الجانبين.

أولاً: الصادرات الإجمالية:

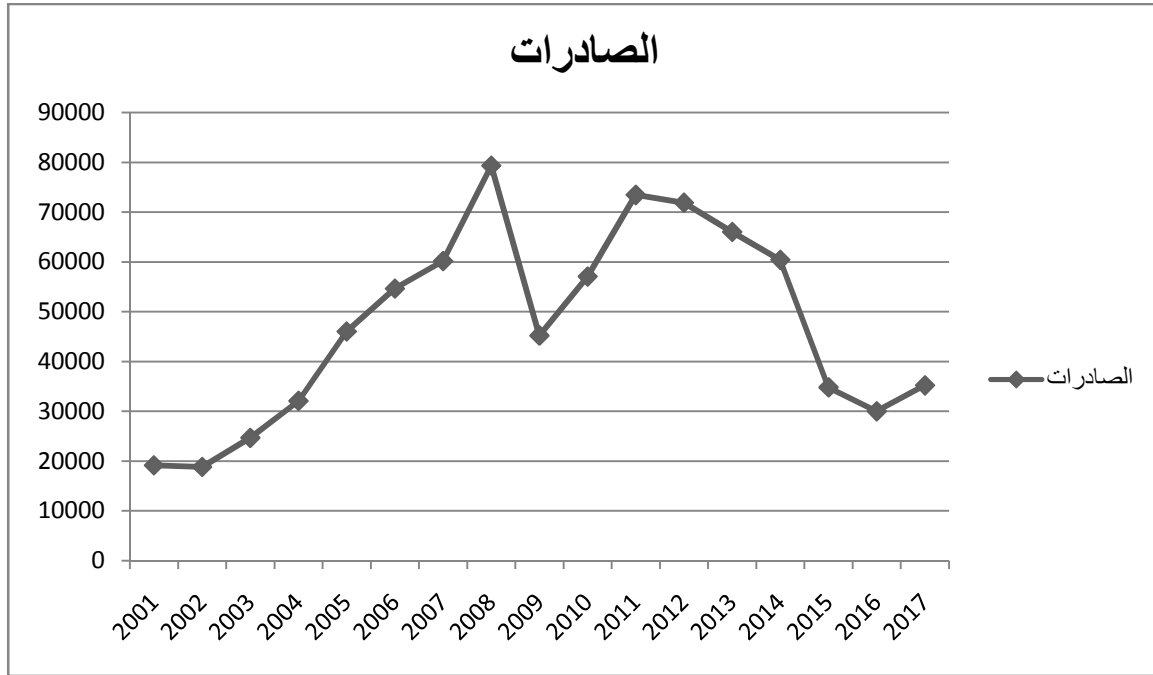
تعتبر الصادرات من المؤشرات الاقتصادية الهامة لقوة أي دولة فتنوعها وارتفاعها دليل على القوة الاقتصادية لهاته الدولة وهو ما ينطبق على الجزائر التي تعاني من أحادية الصادرات (النفط) التي تعتمد على الأسعار في الأسواق العالمية، والجدول التالي يوضح إجمالي الصادرات للجزائر.

جدول رقم (01-02): تطور إجمالي صادرات الجزائر 2001-2017 من جميع المنتجات الوحدة مليون دولار أمريكي

سنوات	الصادرات
2001	19147,619
2002	18832,409
2003	24653,656
2004	32076,792
2005	46001,735
2006	54612,722
2007	60163,160
2008	79297,592
2009	45193,920
2010	57050,974
2011	73436,306
2012	71865,749
2013	65998,138
2014	60387,689
2015	34795,951
2016	29992,101
2017	35191,117

https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=2%7c012%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1

الشكل رقم (04-02): يمثل تطور إجمالي الصادرات السلعية للجزائر بين 2000 و 2017



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق الوحدة مليون دولار

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الصادرات في الجزائر مرت بثلاث (3) مراحل خلال الفترة (2017-2000):

فالمرحلة الأولى في الفترة (2008-2000) والتي شهدت ارتفاعا معتبرا في حجم الصادرات بنسبة فاقت 314% حيث بعدما كانت تتجاوز 19147,6 مليون دولار سنة 2001 أصبحت تتجاوز 79297,59 مليون

دولار سنة 2008 وهذا يعود بالأساس كما تطرقنا سابقا لزيادة الطلب العالمي على النفط وحرب العراق سنة 2003 التي كان لها الأثر الايجابي على أسعار النفط وارتفاع حصيلة الصادرات النفطية.

أما المرحلة الثانية (2009-2012)، حيث شهدت هذه الفترة أولا انخفاضا في حجم الصادرات سنة 2009 بنسبة 43% مقارنة مع سنة 2008 وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي كان تأثيرها على الاقتصاد الوطني قصير المدى حيث عادت الصادرات في الارتفاع من جديد مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية حتى سنة 2012.

المرحلة الأخيرة (2013-2017) حيث شهدت هذه المرحلة تراجعا مستمرا في حجم الصادرات والسبب الأساسي يعود لانخفاض الدعم الحكومي المقدم إلى المصدّرين خاصة القطاع الفلاحي.

ثانيا: أثر الأزمة المالية على المحروقات

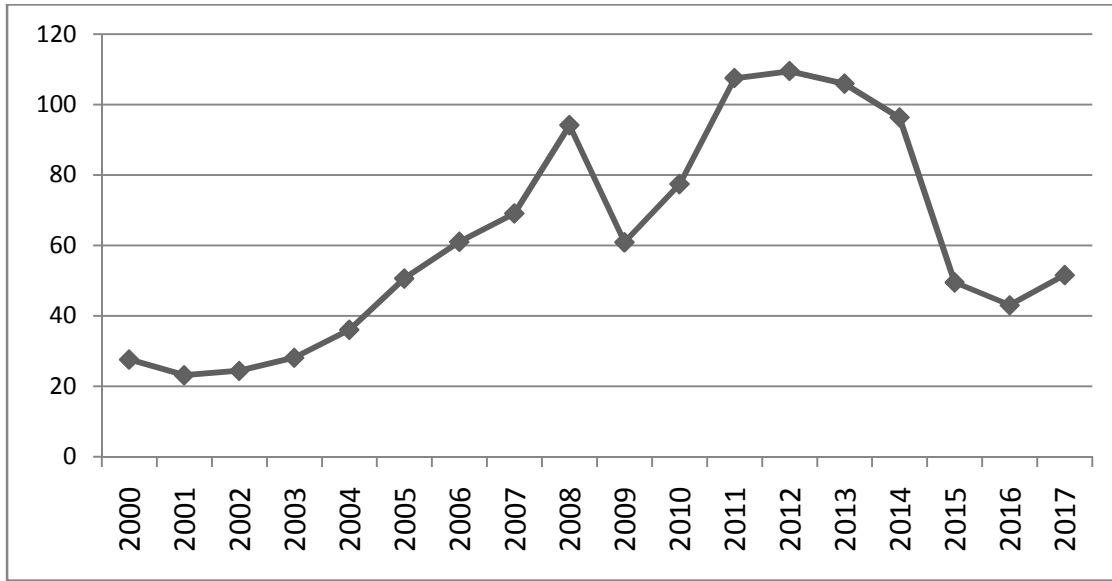
بما أن معظم صادرات الجزائر هي من المحروقات وفي القلب منها النفط، فإن تحليل أثر هذه الأزمة على أسعار النفط في الأسواق العالمية، سيوضح بصورة أكبر تأثيرها على الصادرات الإجمالية للجزائر، وهو ما يبرزه الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (02-02): تطور المتوسط السنوي لسعر النفط خلال الفترة 2000 و 2017 الوحدة دولار للبرميل

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
متوسط سعر النفط	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05	50.59	61	69.04	94.1	60.86	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49	43.00	51.55

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

شكل رقم (02-05): يمثل تطور المتوسط السنوي لسعر النفط خلال الفترة 2000 و2017



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق الوحدة مليون دولار

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين انه قبل سنة 2009 الارتفاع المستمر لأسعار النفط حتى بلغت 94,1 دولار/البرميل سنة 2008 بنسبة ارتفاع تجاوزت %240 مقارنة مع سنة 2000، وهذا بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط وحرب العراق سنة 2003، وفي أواخر سنة 2008 ومع تطور الأزمة المالية العالمية انخفضت أسعار النفط إلى 60,86 دولار/البرميل سنة 2009 ما يؤكد التأثير الكبير لهذه الأزمة على أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع الطلب على النفط العالمي ، وبما أن الجزائر تعتمد على النفط كمصدر أساسي في صادراتها (97%)، فان تراجع أسعار النفط يؤدي إلى تراجع مدا خيل القطاع النفطي ومنه تراجع الصادرات الإجمالية أي أن الأزمة المالية العالمية لها تأثير على التجارة الخارجية في جانب الصادرات في الجزائر، ثم عادت الأسعار لترتفع بداية من سنة 2010 بسبب نمو الاقتصاديات الناشئة وزيادة طلبها على النفط، ولكن وبسبب أسباب سياسية واقتصادية وكذا عسكرية تأثرت أسعار النفط وانخفضت بداية من منتصف سنة 2014، لتواصل الانخفاض سنة 2015 مسجلة 49,49 دولار للبرميل بسبب تضارب المصالح بين دول الأوبك وخاصة السعودية وإيران وكذا الحرب في سوريا، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار البترول لأقل من 30 دولار/البرميل بداية سنة 2016 لترتفع قليلا سنة 2017 بسبب تدخل منظمة الأوبك في تحديد الإنتاج.

ثالثا: أثر الأزمة المالية العالمية على صادرات الجزائر 2001-2017 خارج المحروقات

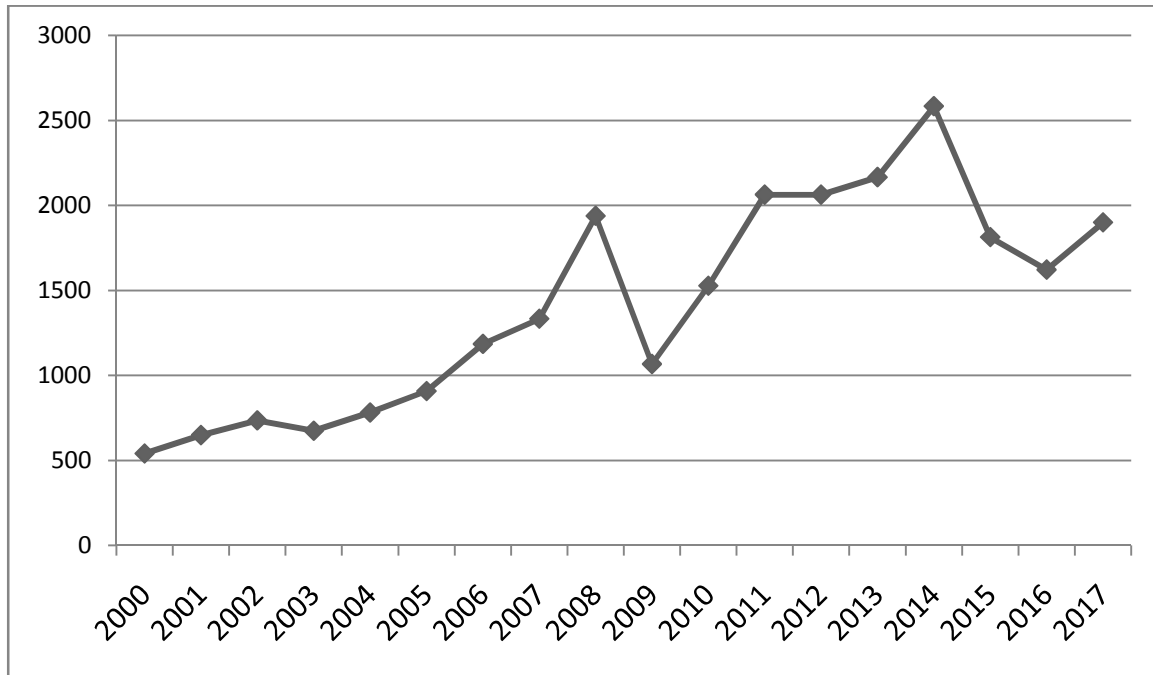
رغم أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تشكل نسبة هامشية من صادرات الجزائر، إلا أنه من المهم دراسة تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عليها، وهو ما يوضحه الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (03-02): تطور صادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000 و2017 الوحدة مليون دولار

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات خارج المحروقات	540	648	734	673	781	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1812	1621	1899

المصدر: Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie 1963-2010, CNIS Algérie: Statistique du commerce extérieur de l'Algérie, années 2012-2014-2016-2017, CNIS Algérie.

الشكل رقم (06-02): يمثل تطور صادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000 و2017



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق الوحدة مليون دولار

نلاحظ من الجدول رقم(03-02) والشكل رقم (06-02) السابقين أن هناك ارتفاعا مستمرا لصادرات الجزائر خارج المحروقات حتى سنة 2014 أين تجاوزت 258,2 مليون دولار أي بنسبة ارتفاع فاقت 378,14% وهذا يرجع بالأساس للدعم المالي المقدم من الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وكالات CNAS, ANDI, ANSEJ، والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير الصادرات خارج المحروقات ومنح

تسهيلات فيما يخص هذا المجال، أما في السنوات الأخيرة نلاحظ تراجع حجم الصادرات خارج المحروقات والذي يرجع بالأساس إلى سياسة التقشف التي مست كل القطاعات وانخفض معها الإنفاق والدعم الحكومي، للإشارة فان سنة 2009 شهدت انخفاضا في هذه الصادرات بنسبة 44,96% مقارنة مع سنة 2008 ما يؤكد على تأثر القطاع الخارجي بالأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض حجم الصادرات.

الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية على الواردات

نظرا لاعتماد الجزائر على استيراد احتياجاتها السلعية والخدمية بشكل أساسي وبما ان هذه السلع تأثرت أسعارها بالأزمة المالية العالمية نتيجة المضاربة عليها في سوق المواد الأولية والسلع الصناعية فان الجزائر تأثرت وارداتها بفعل ذلك ، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (02-04): تطور إجمالي واردات الجزائر 2001-2017 من جميع المنتجات الوحدة ألف دولار أمريكي

سنوات	الواردات
2001	9945,719
2002	12009,775
2003	13545,430
2004	18303,023
2005	20356,880
2006	21455,855
2007	27631,204
2008	39474,722
2009	39258,327
2010	40999,891
2011	47219,730
2012	50369,391
2013	54909,973
2014	58618,080
2015	51803,071
2016	47090,684
2017	46053,016

https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=2%7c012%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1

الشكل رقم (02-07): يمثل تطور إجمالي واردات الجزائر 2001-2017 من جميع المنتجات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق الوحدة مليون دولار

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02-04) وبالاعتماد على الشكل رقم (02-07) أن الواردات الجزائرية من جميع المنتجات مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى (2001-2014): عرفت الواردات في هذه المرحلة تزايدا في قيمتها بشكل تصاعدي، بحيث قدرت اقل قيمة لها ب 9945,719 مليون دولار سنة 2001 وأخذت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 51803,071 مليون دولار وهذه الزيادة في الواردات دليل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية وخاصة بعد دخول اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ سنة 2005، ورغم هذا التزايد في الواردات إلا انه يتخلله انخفاض طفيف سنة 2009، حيث قدرت الواردات الجزائرية سنة 2008 ب 39474,722 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفضت لتصل إلى 39258,327 مليون دولار وهذا الانخفاض راجع إلى تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية حيث قدر سعر النفط سنة 2008 ب 91,4 دولار/ للبرميل لينخفض بشكل كبير سنة 2009 ب 60,86 دولار/ للبرميل، ثم عاودت الواردات للارتفاع بعد سنة 2009.

المرحلة الثانية (2014-2017): فهي مرحلة التدهور في الواردات الجزائرية حيث قدرت واردات الجزائر سنة 2017 ب 46053,016 مليون دولار بعد أن بلغت أعلى قيمة لها خلال سنة 2014 ب 58618,080 مليون دولار وهي أعلى قيمة للواردات خلال الفترة المدروسة (2000-2017)، وهذا التراجع يعود إلى تدهور أسعار البترول فبعد أن بلغت أسعار البترول أرقاما قياسية وصلت إلى أكثر من 100 دولار/ للبرميل لتتراجع إلى 51,55 دولار للبرميل سنة 2017.

الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على الميزان التجاري

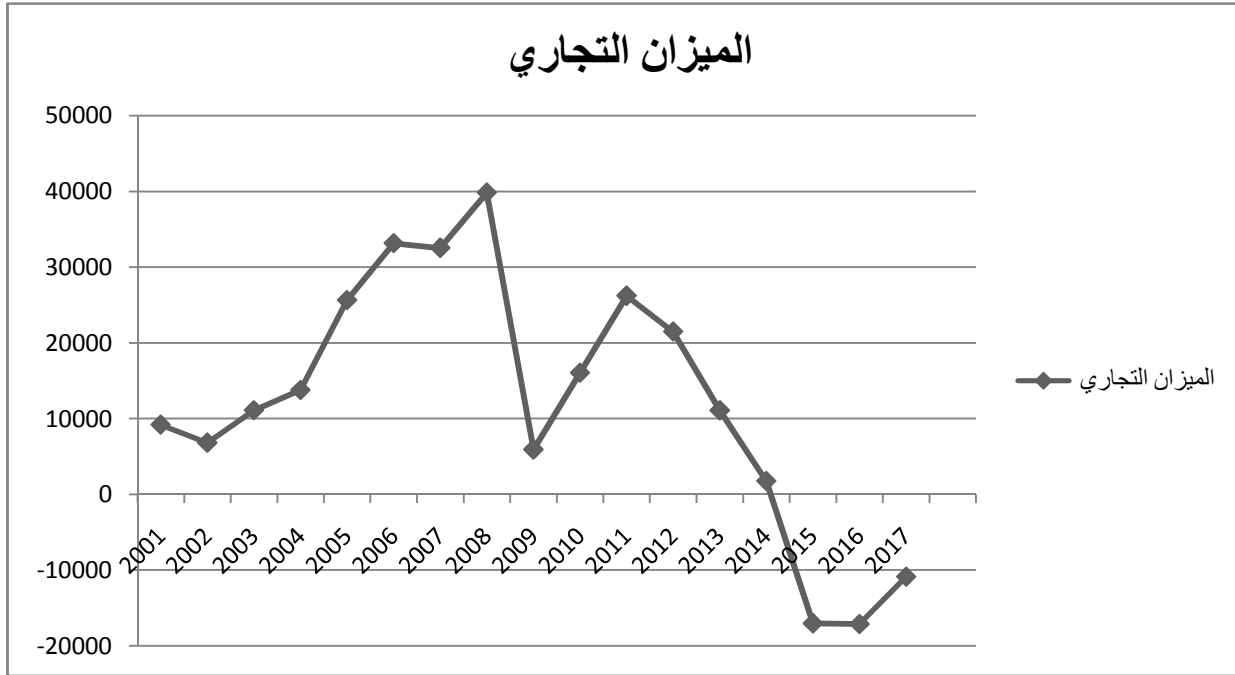
بما أن الصادرات والواردات تشكل الميزان التجاري لأي دولة وبالتالي فان تأثير الأزمة المالية عليهما قد انعكس سلبا على الميزان التجاري تحاول كل دولة جعله يحقق فائض باستمرار والميزان التجاري للجزائر لم يكن بعيدا عن ذلك وهو ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (02-05): تطور الميزان التجاري الجزائري 2001-2017 لجميع المنتجات الوحدة ألف دولار أمريكي

سنوات	الميزان ت
2001	9201,900
2002	6822,634
2003	11108,226
2004	13773,769
2005	25644,855
2006	33156,867
2007	32531,956
2008	39822,870
2009	5935,593
2010	16051,083
2011	26216,576
2012	21496,358
2013	11088,165
2014	1769,609
2015	-17007,120
2016	-17098,583
2017	-10861,899

https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=2%7c012%7c%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c3%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1

الشكل رقم (02-08): يمثل تطور الميزان التجاري 2001-2017 الجزائر لجميع المنتجات



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق الوحدة مليون دولار

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-05) والشكل (02-08) السابقين أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات، فقد حقق فائضا موجبا خلال سنة 2007 وارتفع هذا الفائض خلال سنة 2008 نظرا لارتفاع سعر النفط من 69,04 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 94,1 دولار للبرميل خلال سنة 2008، وسبب ارتفاع الميزان التجاري خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة يعود إلى ارتفاع الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار

البترو، لينخفض الميزان التجاري بشكل حاد سنة 2009 ليصل إلى 5935,593 مليون دولار التي شهدت انخفاضا في أسعار النفط إلى 60,86 دولار/البرميل.

أما في الفترة 2010 و2011 فقد ارتفع الميزان التجاري ليصل إلى 16051,083 مليون دولار و26216,576 مليون دولار على التوالي بحكم ارتفاع أسعار النفط من 77 دولار/البرميل إلى 109 سنة 2012.

وابتداء من سنة 2013 نلاحظ بداية انهيار الميزان التجاري إلى أن وصل إلى المستوى السالب سنة 2015 بقيمة -17007,120 مليون دولار وهذا نتيجة لانهيار أسعار النفط حيث وصلت سنة 2015 إلى 49,49 دولار/البرميل واستمرت في التراجع سنة 2016 لتصل إلى 43,00 دولار/البرميل لتعاود الارتفاع البسيط 51,55 دولار/البرميل سنة 2017 لتصل القيمة السالبة للميزان التجاري حيث أصبحت - 18861,899، فيما يخص السنوات الأخيرة فانخفاض الميزان التجاري يعود بالأساس إلى ارتفاع تكلفة الواردات خاصة الغذائية منها والتي كان لها الأثر العكسي على رصيد الميزان التجاري.

الفرع الرابع: أثر الأزمة المالية على سعر صرف الدينار سعر صرف الدينار

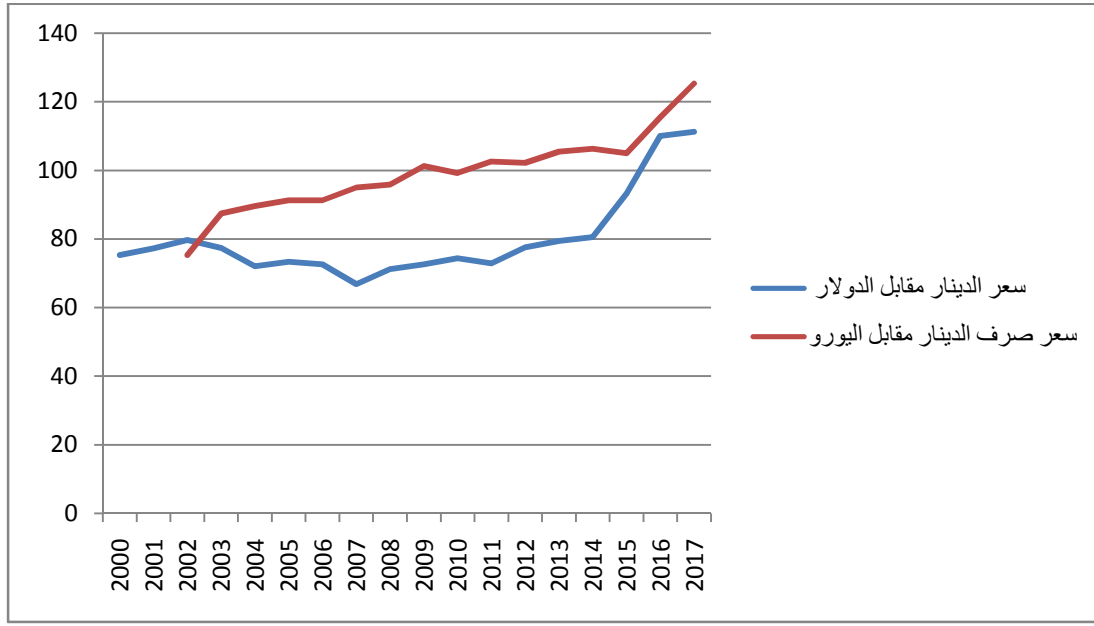
بما أن التجارة الخارجية بفرعيها الصادرات والواردات تتأثر بسعر الصرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملات الرئيسية وبما أن أسعار الصرف وخاصة الدولار تأثرت بالأزمة المالية العالمية لذا فإنه من المهم التعرف على تطورات سعر صرف الدينار قبل وبعد الأزمة ليكون منطلقا للتعرف على آثار الأزمة المالية على الجزائر.

جدول رقم (02-06): سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار من 2000-2017

السنوات	سعر الدينار مقابل الدولار	سعر صرف الدينار مقابل اليورو
2000	75,31	
2001	77,26	
2002	79,68	75,34
2003	77,37	87,47
2004	72,06	89,64
2005	73,36	91,3
2006	72,64	91,24
2007	66,82	94,99
2008	71,18	95,86
2009	72,64	101,29
2010	74,4	99,19
2011	72,85	102,61
2012	77,55	102,16
2013	79,38	105,43
2014	80,56	106,3
2015	93,24	105
2016	110	115,4
2017	111,2	125,32

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (02-09): يمثل سعر صرف الدينار المتوسط السنوي مقابل اليورو والدولار من 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

ومن خلال الجدول رقم(02-06) والشكل رقم(02-09) يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر

الصرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أولا: بالنسبة للدولار الأمريكي:

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بقي ثابتا نسبيا في حدود 75-80 دينار للدولار الواحد خلال الفترة 2000-2017، أما انخفاضه سنة 2007 إلى حدود 66 دينار للدولار الواحد وذلك بسبب أزمة الرهن القاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة وارتفاع سعر البترول وهو ما اثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا، ولكن بسبب التخفيضات التي قام بها البنك المركزي في السنوات الأخيرة ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليقفز فوق 111 دينار سنة 2017.

ثانيا: بالنسبة لليورو:

يمكن تقسيم معطيات الجدول إلى ثلاث (03) فترات واستثناءا سندخل سنة 1999 كالأتي :

- 1- الفترة 1999-2002: فترة إطلاق العملة الأوروبية الجديدة والتي نلاحظ فيها أن سعر صرف لدينار أمام اليورو فبعدما كان لا يتعدى 75 دينار لليورو، وباعتبار أن عملة اليورو ومازلت في بداية نشأتها.
- 2- الفترة 2003-2008: وفي هذه الفترة نلاحظ الارتفاع الكبير في سعر صرف الدينار أمام اليورو فبعدما كان لا يتعدى 75 دينار سنة 2002 قفز إلى 87 دينار سنة 2003 ليفوق 95 دينار سنة 2008 أي

ارتفع بنسبة 27.23 مقارنة بسنة 2003 وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم التحكم الجيد من قبل السلطات النقدية خاصة فيما يتعلق بتقدير القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وهو ما أثر سلبا وأدى إلى تدهور قيمة الدينار.

3- الفترة 2009-2017: والملاحظ خلال هذه أن سعر الصرف الدينار تجاوز 100 دينار جزائري عدا سنة 2010 والانخفاض هنا بسببه أزمة الديون السيادية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي وخاصة الأزمة اليونانية، ولكن ورغم ذلك بقي سعر صرف الدينار يتدهور سنة بعد أخرى، أولا بسبب زيادة الواردات وثانيا بسبب التخفيضات التي يقوم بها البنك المركزي، وهو ما جعل قيمة الدينار الجزائري في سنة 2017 تصل إلى 125 دينار لليورو الواحد.

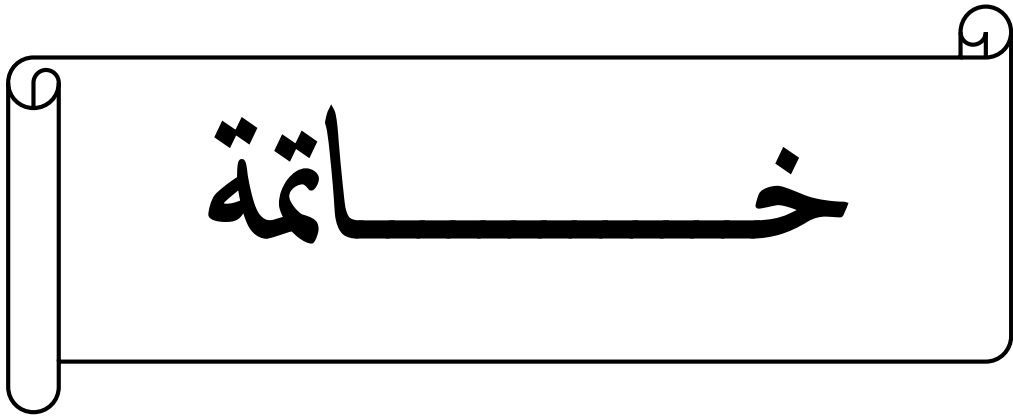
خلاصة الفصل:

أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 على العديد من دول العالم بعد تحولها من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية.

ونظراً لشمول هذه الأزمة للقطاعات الحقيقية ولارتباط دول العالم فيما بينها، وباعتبار الجزائر دولة من بين دول العالم التي لا يمكنها العيش في منأى عنه وعن تطوراتها فقد تأثرت الجزائر بهذه الأزمة في عدة مستويات مست قطاعات اقتصادية مختلفة، وذلك من خلال انتقال هذه الأزمة لها عبر عدة قنوات كان أبرزها القناة التجارية عن طريق عدة متغيرات قمنا بدراستها ضمن هذا الفصل مثل الصادرات والواردات (الميزان التجاري) وكذا سعر الصرف وأسعار البترول.

مثلت صادرات البترول والتغيرات التي مستها المعبر الرئيسي لانتقال الأزمة كونها تمثل ما لا يقل عن 97% من حجم صادرات الجزائر السلعية التي تبنى عليها عدة متغيرات اقتصادية في الداخل باعتبارها المورد الرئيسي للخزينة العمومية والمكون الأساسي للنتاج الوطني للجزائر، والمحرك الرئيسي لاقتصادها.

مما سبق نستطيع القول أن الأزمة المالية العالمية 2008 قد مست الاقتصاد الجزائري عبر عدة مستويات مخلفة عدة آثار رغم أن هذه الآثار تميزت بكونها قصيرة الأمد وغير مباشرة في البداية خصوصاً مع الوضعية الاقتصادية المريحة التي عايشتها الجزائر جراء البحبوحة الاقتصادية التي شهدتها في الفترات السابقة للأزمة.



واجهت دول العالم عدة أزمات مالية واقتصادية في القرون الأخيرة ولعل أهمها الأزمة المالية العالمية 2008 التي تعتبر أكثر شدة من حيث تداعياتها على دول العالم ولكن هذه الأزمة تختلف حداثتها من دولة إلى أخرى بشدة متفاوتة عن طريق معابر وقنوات ساهمت في انتشار الأزمة بشكل سريع بين دول العالم، من بين هذه القنوات هي قناة العلاقات التجارية...

والجزائر من بين دول العالم التي طالتها الأزمة لكن بدرجة أقل حيث انتقلت هذه الأزمة للجزائر بشكل ملحوظ عن طريق التجارة الدولية حيث يركز التبادل التجاري الجزائري على النفط وتغيرات أسواقه فضلا على كون الجزائر مستورد لأغلب السلع، وعليه انتقلت الأزمة للجزائر عن طريق سوق النفط الذي يعتبر القطاع الأهم والمؤثر على الاقتصاد الجزائري باعتباره يمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات.

واستخلاصا لكل من الدراسة النظرية والتطبيقية، نخلص لأهم النتائج والتوصيات التالية:

النتائج: من أهم النتائج التي استخلصناها من الموضوع

النتائج النظرية:

- يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية بكل ما تحمله من آثار سلبية جاءت لتكشف مدى ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يبقى مرتبط بقطاع واحد هو ذاته رهين التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي (قطاع المحروقات) لذا وجب على الجزائر أن تفكر مليا في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد، لوضعه في مأمن من تقلبات الاقتصاد العالمي، فقط يكفي أن يتم استغلال الموارد والأموال المتاحة لإحداث تنمية حقيقية.
- الأزمات المالية بمختلف مفاهيمها وتعريفها هي ظاهرة مثيرة للقلق.
- رغم تعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات المالية إلا أن هناك قاسما مشتركا بين العديد من الأزمات المالية والمتمثل في التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية.
- استخلصنا أن مصطلح التجارة الدولية "الخارجية" ظهر في بداية الأمر للتمييز بين المبادلات التجارية بين الدول والتجارة الداخلية أو المحلية، ثم تطور هذا المصطلح بتطور المبادلات التي أصبحت بين الدول تتعدى السلع "البضائع" إلى الخدمات وتدفقات رؤوس الأموال.

- شهد العالم عدة أزمات مالية مثل أزمة الأرجنتين وأزمة الكساد لكن الأزمة التي كانت أكثر حدة وتأثير على العالم هي الأزمة المالية العالمية 2008.

- من بين تداعيات الأزمة المالية هي إفلاس عدد من البنوك والمؤسسات الأمريكية، إضافة إلى انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية، لاسيما تلك المصدرة للمواد الخام، نتيجة انخفاض الطلب العالمي.

النتائج التطبيقية:

- الأزمة المالية العالمية 2008 مست الاقتصاد الجزائري عبر عدة مستويات مخلفة عدة أثار رغم أن هذه الآثار تميزت بكونها قصيرة الأمد وغير مباشرة في البداية خصوصا مع الوضعية الاقتصادية المريحة التي عايشتها الجزائر جراء البحبوحة الاقتصادية التي شهدتها في الفترات السابقة للأزمة.

من خلال ما تقدم يبدوا أن الجزائر توجد في وضعية جيدة لمواجهة آثار الأزمة المالية، ذلك من خلال تسارع وتيرة النمو خارج المحروقات بالإضافة إلى الإلغاء الشبه كلي للديون الخارجية ومع هذا تبقى الجزائر مطالبة بتنويع اقتصادها الذي مازال مرتبطا ارتباطا وطيدا بقطاع المحروقات.

النتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية التي مفادها أن الأزمة المالية العالمية 2008 أثرت سلبا على الصادرات الإجمالية للجزائر صحيحة لان الصادرات الجزائرية في المجمل تعتمد على تصدير النفط بنسبة 97% من إجمالي الصادرات يعني تأثر أسعار النفط يؤدي إلى تأثر الصادرات.

- الفرضية التي مفادها أن الأزمة المالية العالمية 2008 أثرت سلبا على صادرات المحروقات صحيحة لان أسعار النفط شهدت تراجعا نهاية 2008 وبداية 2009 وذلك بسبب الأزمة لكن هذا التراجع لم يدم طويلا حيث عاودت أسعار هذا الأخير بالارتفاع سنة 2010.

- الفرضية التي مفادها أن الأزمة المالية العالمية 2008 أثرت سلبا على الواردات الإجمالية للجزائر خاطئة لان الواردات بقيت في ارتفاع برغم الأزمة المالية لان الجزائر بلد استهلاكي بالدرجة الأولى .

- الفرضية التي مفادها أن الأزمة المالية العالمية 2008 أثرت سلبا على الميزان التجاري صحيحة لان الميزان التجاري للجزائر مرتبط بالصادرات بشكل كبير وهذه الأخيرة مرتبطة أساسا بأسعار النفط وتراجع أسعار النفط سنة 2008 اثر على الصادرات والتي بدورها أثرت على الميزان التجاري للجزائر.

وفي الأخير وإجابة على الإشكالية الرئيسة ومن خلال نتائج الفرضيات الفرعية توصلنا إلى أن اللازمة المالية العالمية 2008 أثرت على التجارة الدولية في الجزائر.

التوصيات والاقتراحات:

وفي نهاية هذه الدراسة، وبناء على النتائج التي توصلنا إليها نحاول تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها في النقاط التالية:

- تشجيع القطاع السياحي باعتباره مصدر من مصادر إدخال العملة الصعبة.
- ضرورة الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا والابتكار لتأهيل الأفراد والمؤسسات في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛
- تنويع مصادر الدخل وفك الاعتماد على قطاع المحروقات، كتشجيع ودعم المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة العمل على تقوية قطاعات الاقتصاد المختلفة والعمل على تنويع الصادرات وتعزيز البنى التحتية وتوسيعها للتخفيف من حدة الاضطرابات والارتدادات الخارجية والداخلية.
- ضرورة تقديم الأولوية للاستثمارات الحقيقية، التي تسهم في رفع الإنتاجية وتحقيق التنمية وتضمن عدم وقوع تدفقات عكسية في حال الأزمات؛
- تحرير المعاملات من قيود الدولار، واستعمال سلة من العملات لتوزيع المخاطر.
- وجوب المنافسة الشريفة ومحاربة الاحتكار بين المؤسسات.
- التحكم في الواردات من خلال فرض القيود الجمركية على السلع غير الأساسية.
- ضرورة تنويع الشركاء التجاريين سواء من جانب الصادرات أو من جانب الواردات لتفادي الأزمات.

آفاق بحثية:

- وفي الأخير وبعد ما تطرقنا له من خلال البحث بناء على ما سبق يمكن اقتراح عدة عناوين نذكر منها
- العولمة المالية ودورها في نشر الأزمات.

- آليات انتقال الأزمات عبر دول العالم.
- تأثير الأزمات المالية على اقتصاديات الدول المتقدمة.
- تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول الناشئة.
- تنوع الشركاء التجاريين كآلية للحد من انتقال الأزمات.

قائمة المراجع

• كتب:

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمات المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
2. احمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي مدلولات ميزان المدفوعات المصرف-تطور الإقتصاد الدولي- نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، مصر، 1993.
3. اشرف احمد العدلي، التجارة الدولية، شركة رؤية للطبع والنشر، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
4. جواد كاظم البكري، فح الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2011.
5. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
6. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000.
7. زكريا سلامة، عيسى شنطاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. سامر مظهر قنطججي، ظوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2008.
9. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
10. شكيب بن جديرة الطلبي، قراءات في الأزمة المعاصرة بين التبرير والتضليل، دار المتوسط الجديدة، الجمهورية التونسية، 2012.
11. صلاح الدين حسين السبيسي، التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية والنظريات والسياسات، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014.
12. عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

13. عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، الدار الجامعية، لبنان، بدون سنة نشر.
14. عبد القادر عطية، مصطفى إبراهيم، قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر قسم الإقتصاد، الإسكندرية، 2004-2005.
15. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
16. علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة - أحداثها - أسبابها - تداعياتها - إجراءاتها، عمان، 2011.
17. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية والعربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطبع والنشر، 2002.
18. فؤاد حامدي لسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية، إتحاد المصارف العربية، 2001.
19. فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الخارجية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1997.
20. محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
21. محمد عبد الوهاب العزاوي، "الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها"، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
22. محمود صميدعي وآخرون، الأزمات المالية والعالمية والآفاق المستقبلية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، الجزء الثالث، 2011.
23. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005.
24. عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
25. موسى لوزي وآخرون، الأزمات المالية العالمية والآفاق المستقبلية، مجمع العربي للنشر والتوزيع، 2011.

26. ناصر أبو الفتوح فريد، الرهون العقارية والأزمات المالية العالمية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع - المنصورة، 2011.
27. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.
28. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- الرسائل والمذكرات الجامعية:
- أ - رسائل الدكتوراه:
1. بونيهي مريم، آفاق تطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة وآثارها على تمويل التجارة الخارجية - تجارب بعض البنوك العربية -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يحي فارس - المدية، 2016-2017.
2. سكينه حملوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية - دراسة حالة الإتحاد الأوروبي "أزمة اليورو" -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
3. عبد القادر عبدلي، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.
4. مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
5. معروف جيلالي، التجارة الخارجية: معطيات جديدة وأثرها على دول الجنوب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017.
6. نادية عقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
7. يوسف رشيد، سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، 2006.

8. عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية - دراسة قياسية لتكتل الناftا للفترة (1980-2012)-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
9. لبلع فطيمة، إنعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، 2017.
10. كرامة مروة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية -دراسة حالة بعض الدول العربية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.

ب-مذكرات الماجستير:

1. احمد خالد، أزمة الديون السيادية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
2. بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.
3. داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2013-2014.
4. دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي-دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
5. فارس بن رزق، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف1، 2012-2013.
6. فقاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض-دراسة الواقع في الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.
7. فيصل ساكر، أثرالأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

8. المناسبع رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية لسنة 2007، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
9. ليلي عشوب، الأزمة المالية العالمية وإمكانية حلها من خلال البنوك اللابوية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تبسة، 2010-2011.
10. النوني جيلالي، تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات والواردات)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2013-2014.

ج- مذكرات الماستر:

1. مناصريه أنور، انعكاسات أزمة اليونان على دول منطقة اليورو، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016-2017.

• الملتقيات، المؤتمرات والأيام الدراسية:

أ- الملتقيات:

1. محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: جذورها، أسبابها وتبعياتها الاقتصادية، الملتقى الدولي "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي"، جامعة جنان طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009.

2. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

ب- المؤتمرات:

1. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد العربي والإسلامي، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، مارس 2009.

ج- الأيام الدراسية:

1. نور الدين جوادي، مقارنة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، يوم دراسي حول الأزمة العالمية الراهنة مفهومها أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 3 فيفري 2009.

• المقالات العلمية:

1. بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية "محاولة في الفهم والتجاوز"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52، خريف 2010.
2. زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية" البحث عن نموذج جديد"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 55-56، صيف خريف 2011.
3. بن موسى كمال، بن ساعد عبد الرحمان، الأزمة المالية العالمية الراهنة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 2011/15، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، سنة 2011.

• المواقع الإلكترونية:

1. وزارة التجارة، إحصائيات حول التجارة الخارجية 2008 على الرابط:

<http://www.minconnerce.gov.dz/arab/Fichiers08/stat08ar.pdf>